بسم الله الرحمن الرحيم

اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العلمية العربية (ارسيف – ARCIF) ٢٠١٩

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arcif Analytics

Arab Citation & Impact Factor
Arab Online Database
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2019-10-12
الرقم: L19/ 284 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة حولية المنتدى المحترم
المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة / العراق
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام 2019، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ 3 أكتوبر 2019.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن **(4300)** عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1400)** هيئة علمية أو بحثية في **(20)** دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها **(499)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2019** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة حولية المنتدى** الصادرة عن **المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها 31 معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة 2019 **(0.0179)**. مع العلم أن **متوسط معامل أرسيف** في **تخصص "العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات)"** على المستوى العربي كان **(0.072)**، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

معامل التأثير والاستشهاد العربي
Arcif
Arab Citation & Impact Factor

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد مجلة (حولية المتدى)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education & Scientific Research
Research and Development

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

العدد: ب ت/ ٦٨٧٨
التاريخ: ٢٠١٠/٩/٢٧

No :
Date:

جمعية المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة / مكتب السيد رئيس الجمعية

م/ مجلة حولية المنتدى

تحية طيبة ...

إشارة الى طلب المقدم من قبلكم لغرض اعتماد مجلة حولية المنتدى لاغراض الترقية العلمية ، حصلت مصادقة معالي الوزير على محضر الاجتماع الثاني عشر لتقويم المجلات العلمية المنعقد في ٢٠٠٩/٥/١٢ على اعتماد مجلة حولية المنتدى لاغراض للترقية العلمية .

... مع التقدير

أ.م.د.محمد عبد عطية السراج
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٠/٩/٢٦

نسخة منه الى :
- مكتب معالي الوزير / اشارة الى مصادقة معاليه المؤرخ في ٢٠١٠/٨/٣١...مع التقدير.
- دائرة البحث والتطوير/قسم الشؤون العلمية
- الصادرة

الهاتف / ١٩٤٠٦٥ الايميل ٩/٢٢

Email: researchdep@mohesr.gov.iq
Tel : 7194065

مجلة حولية المنتدى للدراسات الإنسانيَّة – مَجَلّةٌ أكاديميَّة مُحكمة لأغراض التَّرقِيَة العِلميَّة
تصدر عن: المُنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثَّقافة – جمعية علمية
(مجازة من وزارة التعليم العالي بموجب الأمر الوزاري المرقم ٣٢١٨ في ٢٠٠٨/٨/١٠)

❖ مجلة فصلية علمية محكمّة تصدر عن جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة:
❖ العدد الحادي والأربعون، من السنة الثالثة عشر، كانون الثاني ٢٠٢٠م.
❖ رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد (٢٣١١) لعام ٢٠٢٠.
❖ البريد الإلكتروني: almintadaC@gmail.com
❖ رقم الهاتف: ٠٧٨٠١٠٠٨٤٢٠ / ٠٧٨٠٥٩٣٥٦٤٩

I.S.S.N. : 1998-0841
المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثَّقافة

جميع الحقوق محفوظة باستثناء اقتباس فقرات قصيرة لغرض النقد أو المراجعة، فإنه لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام الاسترجاع أو نقله بأي طريقة من دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

All rights reserved. Except for the quotation of short passages for purposes of criticism or review, no part of this publication may be reproduced, stored in retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, without written permission of the publisher.

2020

(سيتم منح مجلة حولية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة رتبة الدخول ضمن تصنيف كلاريفيت العالمية)

عنوان المنتدى: حي العدالة – الشقق السكنية مقابل دائرة الإقامة والمجلس البلدي في النجف الأشرف

جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكرة والثقافة

I.S.S.N. : 1998-0841

حولية المنتدى

للدراسات الإنسانية

مجلة أكاديمية محكّمة لأغراض الترقية العلمية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد (٢٣١١) لعام ٢٠٢٠م

رئيس التحرير

أ. متمرس د. عبدالأمير كاظم زاهد

سكرتارية التحرير

م.د. أسعد عبدالرزاق الأسدي
م.د. حيدر حسن ديوان الأسدي

هيأة التحرير

أ.د. علي عبدالحسين المظفر
أ.م.د. محمد جبار هاشم
أ.م.د. مريم عبدالحسين التميمي
أ.م.د. عبدالرزاق رحيم صلال
أ.م.د. نوري حساني الكاظمي
أ.م.د. أمل عبدالحسين كحيط
أ.م.د. نور مهدي كاظم
م.د. حيدر عبدالجبار كريم
م.د. صباح خيري راضي

الإشراف اللغوي

أ.م.د. مريم عبدالحسين التميمي

العلاقات العامة والمتابعة

د. محمد محي التلال

معتمد اللغة الإنكليزية

علي حسين الحارس

الإخراج الفني

عادل عبد عذاب

الهيأة الإستشارية

أ.د. حسن لطيف الزبيدي	إستاذ التنمية – جامعة الكوفة
أ.د. حسن ناظم	أستاذ كرسي اليونسكو / جامعة الكوفة
أ.د. روبرت غليف	أستاذ كرسي الأديان في جامعة اكسترا / المملكة المتحدة
أ.د. طلال عتريسي	الاستشاري العلمي لجامعة المعارف – لبنان
أ.د. عفيف عثمان	أستاذ في كلية الآداب الجامعة اللبنانية – لبنان
أ.د. محمد تقي سبحاني	رئيس مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي – إيران
أ.د. عبدالجبار الرفاعي	رئيس مركز فلسفة الدين – بغداد – العراق
أ.د. حيدر حسن اليعقوبي	أستاذ علم النفس التربوي – جامعة كربلاء
أ.د. عماد عبدالرزاق	أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة – مصر
أ.د. صباح كريم كلو	أستاذ المعلوماتية / مسقط – عمان

تعليمات النشر في مجلة حولية المنتدى

١. الإلتزام بالمنهجية العلمية في كتابة البحث واتباع الأصول والأعراف المنهجية السائدة.

٢. أن يتميز البحث بالإضافة والجدة والإضافة النوعية للمعرفة. نقداً. أو تديلاً. أو ابتكاراً ولا تنشر المجلة الأبحاث المكررة في مضامينها.

٣. أن تشمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، وإسم الباحث ودرجته العلمية، ومكان عمله، وتاريخ إنجازه، وترفع مع البحث سيرة علمية موجزة للباحث.

٤. توضع الجداول والملاحق والمراجع والفهارس في آخر البحث.

٥. تمتلك حولية المنتدى حق طباعة الأبحاث المقبولة للنشر ونشرها مدة خمس سنوات من تاريخ نشر البحث.

٦. يشترط أن يكون البحث مطبوعاً على قرص CD وفق المواصفات الآتية:

- أن يكون حجم الصفحة المطبوع عليها البحث (B4)
- أن تترك مسافة (٢سم) لأبعاد الصفحة من الجهات الأربعة.
- يطبع البحث بخط (Arial) حجم (١٦) على نظام الـ (Word) ويكون التباعد ما بين السطور هو (سطر ونصف) ويكون حجم خط الهامش (١٣).
- إدراج الهوامش بشكل تلقائي وليس يدوياً.
- تجميع الأشكال الهندسية في البحوث التي تتضمن جداول ومخططات بيانية أو إحصائية.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة.

شروط النشر في مجلة حولية المنتدى

أولاً: التحكيم:

١- يخضع جميع البحوث والدراسات المنشورة للتحكيم من متخصصين من ذوي الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة.
٢- نحرص على أن تعلو رتبة المحكم العلمية على رتبة الباحث (في حال المؤلف الفردي) أو رتبة أي من الباحثين (في حال تعدد المؤلفين).
٣- لمجلتنا قائمة بالمحكمين المعتمدين في تخصصات المجلة ويجري تحديث هذه القائمة على ضوء التجربة بشكل مستمر.
٤- يطلب من المحكم رأيه في البحث كتابة على وفق استمارة محددة، تتضمن على سبيل المثالث:

- أصالة البحث ومدى إسهامه المعرفي في مجال التخصص.
- منهجية البحث.
- المصادر والحواشي.
- سلامة التكوين واللغة والاستنتاجات.
- ويطلب إليه في نهاية تقسيمه العام ابداء الرأي في مدى صلاحية البحث للنشر.

٥- تستعين المجلة بمحكمين اثنين على الأقل لكل بحث، ويجوز لرئيس التحرير اختيار محكم ثالث في حال رفض البحث من أحد المحكمين، ويعتذر للباحث من عدم نشر البحث في حال رفضه من المحكمين.

ثانياً: حقوق المجلة:

١- لهيأة التحرير حق الفحص الأولي للبحث وتقرير أهليته للتحكيم، ويعد رأي المحكمين الزامياً لرئيس التحرير وهيأته.
٢- يجوز لرئيس التحرير إفادة كاتب البحث غير المقبول للنشر برأي المحكمين أو خلاصته. عند طلبه من دون ذكر أسماء المحكمين، ومن دون أي التزام بالرد على دفاعات كاتب البحث.
٣- تعطى الأولوية في نشر البحوث المقبولة للنشر للباحثين المنتمين للمنتدى ولاسيما تلك المتصلة بدراسات بالدراسات الأنسية المعاصرة.
٤- لا يجوز نشر البحث في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في مجلتنا.
٥- للمجلة العلمية إعادة نشر البحث، ورقياً كان أم الكتروني مما سبق لها نشره، من دون حاجة لإذن الباحث، ولها حق السماح للغير بإدراج بحوثها في قواعد البيانات المختلفة سواء أكان ذلك بمقابل أم من دون مقابل.
٦- تستوفي المجلة أجور النشر حسب تعليمات الوزارة / البحث والتطوير على وفق اللقب العلمي، وتستوفي ثلاثة آلاف دينار عما زاد عن (٢٠) صفحة.

ثالثاً: حقوق الباحث:

١- يحرص رئيس التحرير على إفادة كاتب البحث بمدى صلاحية البحث للنشر في خلال أسبوعي من تسلم ردود المحكمين.

٢- يجوز للباحث إعادة نشر بحثه المنشور بالمجلة ضمن كتاب للباحث بعد مضي ثلاث سنوات من نشره بالمجلة، على أن يستأذن من المجلة وأن يشير إلى المصدر عند إعادة النشر.

رابعاً: الإجراءات والتدابير في حال الإخلال بالإقرار:

١- إذا ثبت للمجلة قيام الباحث بنشر البحث، ورقياً أو الكترونياً قبل تقديمه للمجلة أو عند ذلك أو بعده يحق للمجلة حرمانه من النشر مستقبلاً في المجلة مدة لا تقل عن سنة، على وفق ما تراه هيأة تحرير المجلة، وتخطر الجهة التي نشر فيها.

ملاحظات مهمة للباحثين

من خلال اطلاعنا على تقويمات المقومين العلميين للبحوث العلمية المنشورة في هذا العدد، وما أشاروا إليه لهيئة التحرير من تصويبات لابد للباحثين من وجوب الأخذ بها، ارتأينا نشرها لتعميم الفائدة لجميع الباحثين الكرام. وأهم هذه الملاحظات هي:

١- اعتماد منهجية علمية واضحة في كتابة البحوث العلمية.

٢- استعمال المصادر والمراجع العلمية بصورة صحيحة.

٣- يجب إبراز شخصية الباحث العلمية بوضوح، وعدم الإكثار من نقل النصوص من المصادر والمراجع دون الرجوع إلى تحليلها ونقدها سلباً أو إيجاباً.

٤- التأكيد على اختيار موضوعات حديثة للبحوث والإبعاد عن العناوين المكررة والمستهلكة.

٥- على الباحثين جميعاً في مستهل بحوثهم التأكيد على ذكر أهمية البحث وفرضيته ومشكلته.

٦- على الباحثين الأخذ بملاحظات المقومين وتصويباتهم العلمية لأنها تساهم في الرصانة العلمية للبحث.

٧- الإكثار من نشر البحوث التطبيقية في مجال الدراسات اللغوية، لأنها الأقرب إلى الدرس اللغوي الحديث، مما يؤدي إلى ترصين العلاقة بين التراث والمعاصرة فتخرج النتائج جيدة.

٨- يجب أن تكون الاستنتاجات مستوحاة من مادة البحث، لا من خارجه، أو أن تكون بعيدة أو غريبة عن مضمون المادة العلمية للبحث.

٩- تحري الدقة في نقل المعلومة العلمية من المصادر الموثقة علمياً، والإبعاد عن الكتب المجهولة، أو ذات الشبهة لكونها غير مستوفية لشروط البحث العلمي الرصين.

المحتويات

محور الدراسات الدينية

الموت الدماغي حقيقته وأحكامه الشرعية أ.د. بلاسم عزيز شبيب	١٥-٤١
الفعاليات السياسية للمرأة في السنة النبوية (نساء أهل البيت "عليهم السلام") أ.د. نزار حبيب الخاقاني م.م. نازك نعيم البهادلي	٤٣-٥٣
أسس ومقومات مقاصد الشريعة أ.م.د. صلاح عبدالحسين المنصوري الباحث: ليث حسين صالح	٥٥-٨٣
الإصلاح المجتمعي والسياسي عند فقهاء مدرسة النجف الأشرف م.د. ناصر هادي الحلو	٨٥-١١٥
الطلاق في الشرائع السماوية والقوانين الوضعية أ.م.د. تيسير أحميد عبل الركابي	١١٧-١٤٠
الملامح الاقتصادية في القرآن سورة الحشر اختياراً م.د. نضال محمد قمبر	١٤١-١٥٩
محورية القرآن والسنة م.د. كمال حمادي سفيح العلي	١٦١-١٨٠
السنن التاريخية بين القرآن ونهج البلاغة م.م. ياسمين حاتم بديد الابراهيمي م.م. سجاد عبدالحليم الربيعي	١٨١-١٩٧
صحة تصرفات المكرّه مقاربة فقهية الباحث: يقظان رجب ناصر	١٩٩-٢١٣

محور الدراسات اللغوية والأدبية

عارض الحذف في بناء الجملة الأسمية دراسة في آيات الأقوام والأمم البائدة أ.د. سالم يعقوب يوسف الباحثة: أخلاص صلال هيول الأسدي	٢١٧-٢٣١
دعاء أهل الثغور للإمام زين العابدين (ع) دراسة تحليلية دلالية أ.م.د. فضيلة عبوسي محسن العامري	٢٣٣-٢٦٠
مكون التركيب الفعلي في العربية والفارسية دراسة نحوية أ.م.د. سليم عبدالزهرة محسن الجصاني	٢٦١-٢٧٢
سلطة النحو أ.م.د. محمد عبد كاظم الخفاجي	٢٧٣-٢٨٩

المحتويات

في مفهوم الدلالة المفهومية م.د. هادي خلف رسن	٢٩١-٣١٠
جماليات الصورة الشعرية عند الشاعر حسين عبداللطيف الأستاذ المتمرس د. فهد محسن فرحان الباحث حسين فالح نجم	٣١١-٣٢٧
جهود القدماء في دراسة الموشح الأندلسي في ضوء المناهج النقدية القديمة م.م. وجدان صادق صدام أ.م.د. خالد عبدالكاظم عذاري	٣٢٩-٣٥٠
كليلة ودمنة في الدرس النقدي العربي دراسة وصفية تحليلية أ.م.د. ثائر عبدالزهرة لازم الباحث: صفاء سامي عبدالغفور	٣٥١-٣٨٢
الحصر بـ(إنّما) حقيقته وأثره عند النحويين والبلاغيين والأصوليين أ.م.د. أحمد عبدالله نوح	٣٨٣-٤٢٣
محاولة لقراءة جديدة لباب (أفعال الظن) المدرس الدكتور عبدالمطلب جبار أمان	٤٢٥-٤٣٨
المكان في شعر صدام فهد الأسدي د. ميعاد زعيم العبادي الباحث: محمد علي موسى	٤٣٩-٤٦٨
قراءة ثقافية في شعر مهلهل بن ربيعة م.د. أحمد طعمة حرب م.د. فرحة عزيز محسن	٤٦٩-٤٨٤
دلالات السياق القرآني (سورة المرسلات) نموذجا م.م. مهند أحمد إبراهيم	٤٨٥-٥٠٤

محور الدراسات القانونية

النظام القانوني للأسباب والمنطوق في كتابة الحكم القضائي في قانون المرافعات المدنية م. د. علي عبدالحسين منصور الدراجي	٥٠٧-٥٣٤

محور الدراسات التاريخية

آراء المؤرخين في أسرى يهود بني قريظة (دراسة تحليلية) أ.م.د. نبيل جواد الخاقاني	٥٣٧-٥٥٢

محور الدراسات اللغوية الإنكليزية English

الدليلية وأنواعها الرئيسية والفرعية م.م. أحمد مانع حوشان د. رمضان مهلهل سدخان	٥٥٥-٥٧١

مجلة حولية المنتدى وعامها الثالث عشر

في نيسان ٢٠٠٣، وبعد أنهيار النظام الديكتاتوري، كان بلدنا قد تعرض الى بلاء اخر مركب هو احتلال الامريكان من جهة وصعود طبقة الفاشلين وغير المؤهلين لإدارة الشأن العام اضافة الى تدني سلوك العفة والنزاهة عند عدد ليس بالقليل منهم وصاروا حكاما لهذا البلد الذي كان يحتاج الى حكام من الطراز الاول مع جهد استثنائي ومضاعف لإصلاح ما خربته الديكتاتورية والحروب الحمقاء وسني الحصار اللئيم الذي كان من القسوة بمكان أن اطاح بأشياء لم نتصور أن يطاح بها مثل الشعور الوطني والإخلاص للشعب خصوصا المتضررين من ابنائه ولكن ليس على سبيل اقتطاع جزء من ريع النفط وتخصيصه لهم مع وجود فقراء غيرهم لم يستطيعوا أن ينخرطوا بقوائم العطاء السخي الذي قدمته سلطات (العدالة الانتقالية) لشريحة من الناس استطاعوا أن يقتربوا من الحكام الجدد، ويعدوهم بأصوات انتخابية في حمى اللهاث على الاصوات لتصدر الواجهة السياسية لذلك صدرت عدة قوانين منحت فئات من الناس امتيازات مالية لا مبرر قانوني لها على الاطلاق .

لقد كان هؤلاء الذين حكموا البلد في ظن الناس أنهم سيفتدونه بأرواحهم لما عرفوا لهم من تضحيات لبعضهم ابان قمع أجهزة النظام، فتنامى فينا أمل أن تبنى المدارس والجامعات على الغرار الأوربي، وتتحول المشافي ومراكز الصحة الى مستوى رفيع، وتبنى الطرق والجسور وتقام المصانع وتزدهر الزراعة ويرتفع مستوى المواطن العراقي علمياً وذوقياً الى ما يستحقه من كمال ومن هذا الحلم كان الناس يتحدثون عن وثيقة دستور تحقق لهم هذا الحلم فانشغلوا لما تبقى من عام ٢٠٠٣ بالحوارات اليومية في هذا الصدد.

وانذاك كنا: مجموعة من المهتمين بالشأن الوطني نتداول يومياً موضوعاً من مستجدات اوضاع بلدنا حتى نضج عندنا مشروع أن نتحول من أصدقاء نلتقي لقاءات غير مخططة الى مؤسسة معرفية وتعمق الحوار في هذا الأمر الى أن توصلت الى تأسيس جمعية علمية في النجف تعنى بالفكر والثقافة وأخترنا أن نسميها (المنتدى) لأننا بدأنا اصدقاء نجلس بمنتدى مصغر، وتيمناً بمؤسسة سابقة اتت اكلها كان قد اسسها مجدد القرن العشرين استاذنا المجتهد الفقيه والمفكر الشيخ محمد رضا المظفر وهي منتدى النشر لما لها من فضل وأيادي بيضاء على أغلب أكاديمي النجف الاشرف، وكنت مصراً أن أضع صفة لهذا المنتدى فاخترت صفة (الوطني) للمنتدى لأن الهموم كانت لها أولوية وطنية، ثم أضفنا للعنوان (لإبحاث الفكر والثقافة) ليأخذ صفة علمية بحثية اكاديمية

ومن نيسان ٢٠٠٣ حتى آب ٢٠٠٨ كنا نحاول أن يدرج ضمن الجمعيات العلمية المعتمدة رسمياً في وزارة التعليم العالي العراقية فحصلنا على الاعتماد في ١٠/٨/٢٠٠٨ فكان ذلك اول امتياز يحققه المنتدى، بعد ذلك فكرنا بإصدار مجلة فصلية تعنى بالعلوم الانسانية فأصدرنا العدد الأول في ٢٠٠٨ ثم صدر منها في عام ٢٠٠٩ عددان بعد ذلك اصدرنا عددين في ٢٠١٠ وعددين في ٢٠١١ وأربعة اعداد في ٢٠١٢ وأربعة أعداد في ٢٠١٣ وخمسة اعداد في ٢٠١٤ واربعة اعداد في ٢٠١٦ واربعة اعداد في ٢٠١٧ وخمسة اعداد في ٢٠١٨ وستة اعداد في ٢٠١٩، فيكون مجموع ما صدر عنها لغاية نهاية ٢٠١٩ (اربعين) عدداً لسنوات عشر وسيصدر العدد (٤١) في مطلع ٢٠٢٠ أن شاء الله .

اما الامتياز الثاني فاننا قد حصلنا على اعتماد الوزارة لمجلتنا لأغراض الترقية الاكاديمية والتعضيد العلميفي ٢٠١٠ فأصبحت المجلة التي اسميناها (حولية المنتدى) مجلة اكاديمية معتمدة عراقياً على مستوى عموم الوطن، ولان المجلة التزمت بالمتطلبات المنهجية والموضوعية وتوالت اعدادها بانتظام وترقى بها عدد كبير من الزملاء فقد دخلت المجلة في منظومة المجلات العلمية (محرك المجلات العلمية) التي أسستها دائرة البحث والتطوير وأصبحت المنظومة مؤسسة معرفية اختزنت مئات المجلات والأف الأعداد، ومتى أراد أي باحث أن يطلع على الأعداد بإمكانه أن يدخل الى موقع المجلات العلمية الراقية في (وزارة التعليم) (**Iraqi Academe Scientific journal**) ضمن (٢٧٢) مجلة محكمة صادرة عن (٦٠) جامعة .

وحصلت المجلة على (**ISSN**) الرمز المعياري الدولي للمجلات وهو (١٩٩٨٠٨٤١)، ودخلت المجلة في قائمة الدوريات المفهرسة في قاعدة (**Human Index**) في دار المنظومة، فصار سهلاً أن يصل اليها الباحث في الوطن العربي .

لقد حصل عدد كبير من الزملاء الاكاديميين على القاب علمية من خلال النشر في هذه المجلة، لاسيما وأن فيها هيأة استشارية من كبار العلماء الاكاديميين العراقيين والعرب والاجانب، كما أن فيها هيأة تحرير مؤلفة من أساتذة ممتازين .

ونحن على أعتاب الدخول الى العام الثالث عشر من عمر المجلة والتي ستفتح في مطلع ٢٠٢٠ بإصدار العدد (٤١) .

اختارت مؤسسة (**Arcif Analytics**) مجلتنا كإحدى المجلات التي تمتلك معامل التأثير وهي مؤسسة عربية أسمها (معرفة) قامت بتأسيس قاعدة بيانات رقمية تشتمل على (٧٠٠,٠٠٠) سجل تصدر عن (٤٠٠) مؤسسة بحثية واكاديمية ودار نشر من (٢٠) دولة، ومعها بنوك للمعلومات وقواعد بيانات ذكية ومتخصصه سعيا وراء تأسيس معامل التأثير والاستشهاد العربي

(**Arcif Arab Citation and Impact factor**) بتعاون خبراء دوليين مهتمين بهذا النوع من التخصص وفعلاً صدر المعامل عام (٢٠١٨) ليصبح مؤشراً ومقياساً معتمداً في تصنيف الجامعات العربية ضمن المقاييس العلمية، أضافة الى توثيق الانتاج العلمي وعلى معايير علمية مدروسة منها معايير النشر ضمن الاعراف المنهجية المعتمدة دولياً ورصد الاقتباسات منها لقياس علمية الابحاث المنشورة عليها وما تقدمه المجلة للمجتمع العربي، وبتقرير المؤسسة الرابع لعام ٢٠١٩ نالت مجلتنا معامل تأثير قدره (٠,٠١٧٩) وهو من الفئة المتوسطة التي لم نجد مجلات عربية وعراقية مشهورة قد دخلت في هذا التصنيف بعد إقرار الاعتماد من مجلس الاشراف والتنسيق الذي من اعضائه اليونسكو الاقليمي (الاسكوا)، ومكتبة الاسكندرية وغيرها .

ومن بين (٤٣٠٠) مجلة عربية تصدر عن (١٤٠٠) مؤسسة من (٢٠) دولة نجح منها (٤٩٩) مجلة اعتبرت مجلة (حولية المنتدى) معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل (**Arcif**) وحازت على (٠,٠١٧٩) علماً أنه متوسط معامل (**Arcif**) في تخصص العلوم الانسانية (٠,٠١٧٢) فكنا فوق المتوسط ضمن الفئة الثالثة (**Q3**) وبهذا تكون (حولية المنتدى) المعتمدة على الرقم الدولي للمجلات العالمية، وأعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، ودخولها في موقع المجلات العالمية، واخيراً حصولها على معامل تأثير متوسط سنسعى عام ٢٠٢٠ الى الصعود الى الفئة الثانية بأذن الله تعالى ...

رئيس التحرير

الحصر بـ(إنّما) حقيقته وأثره عند النحويين والبلاغيين والأصوليين

أ.م.د. أحمد عبدالله نوح

المقدمة

إنّ أسلوب القصر من الاساليب الغنية بالاعتبارات الدقيقة والملاحظات أو الملاحظ العديدة، فهو فنٌّ دقيق المجرى لطيف المغزى، جليل القدرُ كثير الفوائد، غزير الأسرار، عزيز المآخذ.

وقد استدلّ السمين الحلبي! على تضييق المعنى وانحساره من أصل وضع الكلمة واستعمالها القرآني مستدلّاً بقوله تعالى: ((وجَعَلْنَا جهنَّمَ للكافِرِينَ حصِيراً))[الإسراء: ٨]، وذهب الزمخشري إلى أنّ معنى الحصر هو الحبس بقوله: ((حصرتُهُم حصراً: حبستُهُم)).

واللافت في تركيب هذين الحرفين (إنّ، ما) المنتج لأداة ذات دلالة منفردة كانت موضع نظر واختلاف بين النحويين وأكثر من غيرهم، إذ لم يتلفت عدد غير قليل من النحويين إلى تلك الدلالة المتولّدة من ذلك التركيب مكتفياً بالإشارة إلى إبطال عمل (إنّ) بعد دخول (ما) عليها، واصفاً إيّاها بأنّها كافّة أو زائدة، وفي حال دخولها – إنّما – على الجملة الفعلية توصف (ما) بأنّها موطّئة أو مهيّئة.

ولعل الاشدّ عجباً من موقف النحويين أصحاب كتب حروف المعاني الذين بذلوا قصارى جهدهم في تتبع دلالات الادوات وتحريرها، إذ لا يشير معظمهم إلى دلالة (إنّما) ولا يخصونها بباب أو فصل فيكتفون بذكر إبطال (ما) عمل (إن).

لذا نجد الجرجانيّ قد تنبّه لهذا الامر وانتقد النحويين وآخذهم على عدم تلمّس الدلالة لهذا التركيب فيقول في ذلك: ((وأمرٌ آخر، وهو ليس ببعيد أنّ يظن الظان أنه ليس في انضمام (ما) إلى (إنّ) فائدة أكثر من أنّها تبطل عملها، حتى نرى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنّها كافّة، ومكانها ها هنا لا يزيل هذا الظن ويبطله.

ولعل الدلالة المركزية لـ (إنّما) عند من تحدّث عنها هي الحصر أو القصر والمصطلح الاول مستعملٌ عند النحويين والأصوليين والثاني عند البلاغيين، وهما يدلّا على شيء واحد كما ذكرت كتب التعريفات، وكما سيتبيّن لنا في طيّات البحث لاحقاً.

الحصر في اللغة:

من معاني الحصر اللغوية ما جاء في اللسان من أنّ ((الحَصْر: ضربٌ من العِيِّ، حَصِرَ الرجلُ حَصَراً مثلَ تَعِبَ تَعَباً، فهو حَصِرٌ:عَيِيَ في منطقه؛ وقيل حَصِرَ لم يقدر على الكلامِ، وحَصِرَ صدرُه: ضاق. والحَصَرُ: ضيق الصدر. وإذا ضاق المرء عن أمر قيل: حَصِرَ صدر المرء عن أهله يَحْصَرُ حَصَراً؛ قال الله عزّ وجلّ: ((إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حَصِرَتْ صُدُرُهم أن يقاتلوكم)) معناه ضاقت صدورهم عن قتالكم. وقتال قومهم))[1].

قال ابن فارس: ((الحاء والصاد والراء أصل واحد وهو الحبس والمنع))[2]. وفي القاموس المحيط ((الحصر كالضرب والقصر: التضييق والحبس عن السفر وغيره كالإحصار، وللبعير شدّه بالحصار))[3]. وعند العلامة النحوي السمين الحلبي: أن المادة تدل على المنع والتضييق فقال: قوله تعالى: ((وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً))[الاسراء: ٨]، أي مكاناً ضيقاً حاجزاً لهم، من حصرته، أي: ضيقت عليه ومنعته من التصرف.[4]

ويتجلى لنا من خلال كلام اللغويين أنّ المعنى الذي دلت عليه مادة (حـ صـ ر) هو: المنع والتضييق والحبس.

القصر لغة:

((القَصْرُ: الغاية وهو القصارى، والقَصْر: كفك نفسك عن شيء، وقَصَرْتُ نفسي عن كذا أقصرها قصراً، وقصرت طرفي أي لم أرفعه إلى مالا ينبغي. وقاصر الطرف قريب من الخاشع. ((وقاصرات الطرف)) في القرآن أي قَصَرْنَ طرفهن على أزواجهن لا يرفعن إلى غيرهم ولا يردن بدلاً، وقَصَرْتُ عن هذا الأمر أقصُرُ محصوراً وقَصراً، وأقْصَرْتُ عنه أي كففت، قال الشاعر:

لولا حبائلُ من نعم علقت بها لأقصر القلب عنها، أي إقصار

والمقصورة المحبوسة في بيتها وخدرها لا تخرج، قال من الضيق محصوراً عليها حجالها)).[5]

والقَصَر، الحبس لأنك إذا بلغت الغاية، حَبَسَتك... وفي حديث معاذ: فإنّ له ما قصر في بيته: أي، ما حبسه. وفي حديث

أسماء الأشهلية: إنا معشر النساء محصورات مقصورات، قال الله تعالى: ((حورٌ مقصورات في الخيام))[الرحمن:٧٢] أي محبوسات في خيم من الدّر مخدرات على أزواجهن في الجنات[٦].

وفسر الفراء قوله تعالى ((حور مقصورات في الخيام)) بالحبس أيضاً، أي حُبِسْنَ فلا يُرِدْنَ غيرهم ولا يطمعْنَ إلى سواهم، وسميت المقصورة مقصورة؛ لأنّها قصرت على الإمام دون الناس[٧].

وحصر ابن فارس مادة (قصر) في أصلين: أحدهما: ألّا يبلغ الشيء مداه ونهايته، والآخر: الحبس.[٨]

ومن خلال أقوال اللغويين في القصر يتجلى لنا أيضاً أنّ معانيه تنحصر في الحبس والمنع. ومن هذا يبدو لنا أنّ الحصر والقصر في اللغة وإن افترقا في بعض المعاني إلا أنهما يصبان في مشترك دلالي عام وهو: الحبس والضيق والمنع. ومن هذا نستنتج أنّ الحصر يؤدي إلى القصر وبالعكس.

الحصر والقصر في الاصطلاح النحوي والبلاغي والأصولي:

إن مصطلحي الحصر والقصر لهما المعنى نفسه كما ظهر لنا في المعاجم اللغوية عند تتبع واستقراء معاني كل مادة على حدة، إلا أنّ علماء النحو آثروا استعمال مصطلح الحصر بدلاً من القصر في مصنفاتهم وكذلك الأصوليون أما مصطلح القصر فقد كان شائعاً عند علماء البلاغة. وبعضهم لم يظهر عنده المصطلح وإنّما دلَ عليه من خلال تطبيقاته وحديثه في الأبواب التي تتضمن الحصر، ولعل أقدم ما قيل في الحصر عند سيبويه ما قيل في باب الاستثناء في نحو ما أتاني زيد لتكون ما أتاني إلا زيد، ومثله في حالتي النصب والجر فدخلت إلا لتوجب لهذه الأسماء ولتنفي الأفعال ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة[٩] فعنده (ما... إلا) من طرق الحصر فقد حصر المجيء للاسم (زيد) ونفى الفعل (المجيء) عن غيره وهذه هي دلالة الحصر. فمصطلح القصر يظهر في قوله هذا دون التصريح به وهو تخصيص ما قبل إلاَ ونفي ما عداه.

أما في حديثه عن إنّما فلم يرَ أنّها تفيد الحصر وإنما قال أنها للتقليل والتحقير، إنما سرت حتى أدخلها بتقدير: ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها.[١٠]

وفي كلامه عن التقديم والتأخير في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله نلحظ معلماً آخر من معالم الحصر في كتابه وهذا ما يدل عليه قوله: ((فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في

الأول وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنّك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى))[11]

فقوله: ((إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً)) له دلالة على حصر الضرب بزيد لا بغيره وتقديمه هنا لأنه أهم. ولو قدم عبد الله وآخر زيداً لما كان هذا المعنى في الجملة. فغاية تأخير الفاعل وتقديم المفعول به هاهنا حصر الفعل بالاسم ونفيه عما عداه.

وعند تتبع كتاب سيبويه وأبوابه نجد طريقاً آخرَ من طرق الحصر فيه وهو ما يدل عليه حديثه في باب (مجرى النعت على المنعوت والشريك على المشروك...) قائلاً: ((ومثله: ما مررت برجل صالح لكن طالح، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل، فإن قلت مررت برجل صالح لكن طالح، فهو محال، لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد نفي))[12].

فمن خلال هذه الأقوال التي وردت في الكتاب عن سيبويه نلحظ أنه تعرض لطرق الحصر ومنها التقديم والتأخير والعطف.

أما أبو زكريا الفراء فقد ذكر له أبو علي الفارسي في الصاحبي إشارات إلى الحصر فهو حين يتحدث عن الاستثناء والنفي نراه يقول: ((يقولون مأنت إلا أخي)) فيدخل في هذا الكلام الإفراد كأنَه ادعى أنه أخ ومولى وغير الأخوة، فنفي بذلك ما سواها))[13]وكذلك نجد الحصر عند الفراء في ما ذكره الفارسي عنه في حديثه عن إنما ((((إنما قام أنا) أثبت القيام لنفسه ونفاه عمن سواه))[14] فهذا كله يدل على معنى الحصر وهو اثبات الشيء ونفيه عما عداه لكنه مع ذلك لم يصرح بالحصر كمصطلح نحوي في دراسته.

وكذلك حذا ابن جني حذو سابقيه فلم يصرح بمفهوم الحصر وإنما تعرض له في تعريفه للاستثناء ((ومعنى الاستثناء: أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولى عليه إلا وتشبه به أسماء وأفعال وحروف))[15]

وبعد ابن جني جاء امام البلاغة عبد القاهر الجرجاني ليتوقف في كتابه دلائل الاعجاز في بحث واف عن الحصر الذي ظهرت ملامحه وخصائصه وطرقه جلية في هذا الكتاب حيث نعثر على تلك الملامح في التقديم والتأخير والنفي والاستثناء وفي حديثه عن إنما ونعثر على ملامح القصر عن

الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز في فصلي التقديم والتأخير والنفي والاستثناء وكذلك في فصل القصر والاختصاص (إنما، وما والنفي).[١٦]

فقولك: (أفعلت ؟) مقدماً الفعل يحصل الشك في الفعل نفسه، ولو قلت: (أأنت فعلت ؟) فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل وكان التردد فيه. وهنا جاء التقديم للعناية والاهتمام.[١٧] ولو قلت: (أأنت قلت شعراً قط) فهنا لامعنى للسؤال عن الفاعل ولا يكون السؤال مستقيماً، فذلك إنما يتصور إذا كانت الاشارة إلى فعل مخصوص، نحو: من قال هذا الشعر؟ فيمكن أن ينص هذا على معين، ولكن قيل شعر على الجملة، فمحال ذلك فيه، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله.[١٨]

ويستلهم الفخر الرازي في حديثه عن (ال) ما ذكره الجرجاني فوجود الألف واللام في الخبر عنده يدل على معنى الحبس فيفسر اللام بوجوه ثلاثة:

الأول: أن تقصر جنس المعنى على الخبر عنه وذلك عندما تقصد المبالغة، وذلك كقولك: زيد هو الجواد عمرو هو الشجاع.

الثاني: قصر جنس المعنى الذي تقيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه.

الثالث: ألّا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لاكما كان في (زيد هو الشجاع) تريد ألّا تعتد بشجاعة غيره، كما ترى في قوله: ((هو الواهب المائة المصطفاة) لكن على وجه ثالث.

فقال: إذا قلت: (زيد المنطلق) أفادت ثبوت الانطلاق لزيد، من غير إفادة لدوام ذلك الثبوت أو انقطاعه... وإذا قلت: (زيد المنطلق) أو(زيد هو المنطلق) فاللام في الخبر أفادت انحصار المخبر بة في المخبر عنه.

ثم إنها تفيد تعريف المعهود السابق، فإذا اعتقدت وجود انطلاق معين، ولكن لا تعلم أنّ المقصود بـ (الانطلاق زيد أم عمر)، فإذا قلت: (زيد هو المنطلق) تعين في ذلك الانطلاق لزيد، فقد أراد حصر ذلك الانطلاق في زيد دون غيره.

وقد تأتي لتعريف الحقيقة فتكون هنا للحصر أيضاً مثال ذلك: إذا قلت: ((زيد المنطلق)) وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخيصها وعمومها فأفاد الحصر، ثم تنظر فإن أمكن الانحصار نزل الكلام على حقيقته وإلا جعل للمبالغة.[١٩]

وكذلك خصص باباً في كتابه لــ (إنما) وعنده فائدة هذا الحرف التخصيص، أي

تخصيص الحكم بالمذكور، فقولك: (إنما جاءني زيد) فيه إيجاب الفعل لزيد ونفيه عن غيره دفعة واحدة.[٢٠] ويتعرض للحصر في حديثه عن التقديم والتأخير في الخبر المثبت في قوله: ((والذي ذكرناه في الاستفهام والنفي قائم في الخبر المثبت فغذا قدمت الاسم قلت: ((زيد قد فعل، وأنا فعلت)) اقتضى أن يكون القصر إلى الفاعل، وقولي: ((القصر إلى الفاعل)) يقتضي وجهين: الأول أن يكون الغرض تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: ((أنا كتبت في معنى الأمر الفلاني، وأنا شغفت في بابه)) والمراد أن تدعي الانفراد بذلك وترد على من زعم أنه كان ذلك من غيرك.

والثاني: ألّا يكون المقصود هو التخصيص بل لأجل أن يتقدم ذلك المحدث عنه بحديث أكد لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم: ((هو يعطي الجزيل)) فلا تريد الحصر، بل أن تحقق على السامع مع أن إعطاء الجزيل دأبه، وتمكن هذا الحديث في نفس المستمع وتقرره عليه.))[٢١]

ويذهب الزمخشري مذهب النحاة واللغويين في استعماله لمصطلح الحصر ويعرفه تعريفاً لغوياً بقوله: ((حصرتهم حصراً: حبستهم، والله حاصر الأرواح في الأجسام وأحصر الحجاج إذا حبسوا عن المضي بمرض أو خوف أو غيرها فإن أحصرتهم... وأعوذ بالله من الحصر والأسر وحاصرهم العدو حصاراً وبقينا في الحصار أياماً، أي: في المحاصرة أو في مكانها. وحصوراً محاصراً شديداً، وحصر صدره، وحصر لسانه، وحصر في كلامه وفي خطبته عيّ ونعوذ بالله من العجب البطر ومن العي والحصر، ورجل حصور: لا يرغب في النساء وهو بخيل حصور حصر، وقد حصر على قومه، وفي قلبه ولسانه ويده حصراً، أي: ضيق وعي وبخل وهو حصر بالأسرار لا يفشيها))[٢٢].

وفي كشافه نراه استعمل مصطلحي القصر والحصر في تعليقاته على بعض الآيات الكريمة التدي تتضمن الحصر فقد علق على قوله تعالى ((قالوا إنما نحن مصلحون) [البقرة:١١]((إنما لقصر الحكم على شيء))[٢٣].

وكذلك استعمل مصطلح آخر يدل على الحصر وهو الاختصاص فنراه معلقاً على قوله تعالى:((وإياي فارهبون)) [البقرة:٤٠] هو أوكد في إفادة الاختصاص من إياك نعبد[٢٤]. فساق حديثه عن التقديم والتأخير في المفعول به حين يتقدم إلى طريق من طرق القصر وهو التقديم والتأخير.

ومن صور القصر عنده بالإضافة إلى تقديم المفعول به تقديم الجار والمجرور نحو قوله تعالى: ((لافيها غول)) [الصافات:٤٧] وكذلك يعلق على قوله تعالى: ومما رزقناهم ينفقون) [البقرة:٣] جاء التقديم هن للدلالة على كونه أهم[٢٥] فيذكر ههنا العلة البلاغية في التقديم وهي الاهتمام والاختصاص بالشيء.

وفي قوله تعالى: ((وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)) [القيامة:٢٢-٢٣] نراه معلقاً بقوله: (((إلى ربها ناظرة) تنظر إلى ربها خاصة، لاتنظر إلى غيره)) [٢٦]، فدل التقديم هنا على معنى حصر النظر لله وحده.

ويفرد السكاكي للقصر فصلاً كاملا يتحدث فيه عن القصر وأنواعه وطرقه فيقول: ((وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لامنجم، لمن يعتقده شاعراً ومنجماً، أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهم زيداً على أحد الوصفين، من غير ترجيح. ويسمى هذا قصر إفراد، بمعنى أنه: يزيل شركة الثاني؛ أو يوصف مكان آخر، كقولك لمن يعتقد زيداً منجماً لاشاعر: ما زيد منجم بل شاعر، أو زيد شاعر لا منجم، ويسمى هذا قصر قلب بمعنى أن المتكلم يقلب في حكم السامع؛ أو إلى تخصيص الوصف بموصوف قصر إفراد، كقولك: ما شاعر إلا زيد لمن يعتقد زيداً شاعراً، لكن يدعي شاعراً آخر، أو قولك ما قام إلا زيد، لمن يعتقد قائمين أو أكثر في جهة من الجهات المعينة، أو قصر قلب، كقولك: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد أن شاعراً في قبيلة معينة؛ أو طرف معين، لكنه يقول: مازيد هناك بشاعر.)) [٢٧]

وفي الاتقان ((أما الحصر، ويقال له القصر، فهو تخصيص أمر بأمر بطريق مخصوص، ويقال أيضاً إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه)). [٢٨]

وحده ابن يعيش بقوله: ((إثبات الحكم للمذكور دون غيره)) [٢٩]

وينقل الزركشي عن الرماني في تفسيره: ((معنى إلا اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت ماجاءني القوم إلا زيداً، فقد اختصصت زيداً بالمجيء، وإذا قلت ما جاءني زيد إلا راكباً فقد اختصصته بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو ونحوه)) [٣٠] وقيل المراد به ((جعل بعض أجزاء الكلام مخصوصاً بالبعض بحيث لا يتجاوزه، ولا يكون انتسابه إلا إليه بطريق مخصوص)) [٣١]

وعرفه الصعيدي بأنه: ((تخصيص شيء بشي بطريق مخصوص والشيء الأول هو المقصور، والشيء الثاني هو المقصور عليه، والطريق المخصوص هو أدواته الموضوعة له)).[٣٢]

أما الحصر في اصطلاح الأصوليين فلا يبعد كثيراً عن أهل النحو والبلاغة بل نراه نفسه فهو: ((إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه))[٣٣] وقيل: ((هو مركب جزؤه الاثباتي منطوق والسلبي مفهم، يثبت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه بإحدى أدوات الحصر))[٣٤] ومن ذلك نلحظ أنّ الرازي استعمل مصطلحات القصر والحصر والتخصيص.

ومنه: ((تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص))[٣٥] كما عرف الشيرازي الحصر من خلال كلامه عن (إنما) وبيان فائدتها بقوله: ((جمع الشيء فيما أشير إليه ونفيه عما سواه، تقول إنما في الدار زيد، أي ليس فيها غيره، وإنما الله واحد، إي لا إله إلا واحد))[٣٦].

نلحظ أنّ النحاة والبلاغيين اصطلحوا مصطلح الحصر والاختصاص والتخصيص والحصر قبل السكاكي الذي ظهر عنده مصطلح القصر، إذ خصه بهذا الاسم في كتابه مفتاح العلوم وهو أول كتاب فيه فصل يتحدث عن القصر ومباحثه.

إنما والحصر عند النحاة:

اختلف النحاة في الأسلوب الذي يتضمن إنما هل الحصر يأتي من سياق الكلام الذي تدخل فيه، أم إنما هي من أفادته فهم في ذلك مذهبين: مذهب مؤيد للحصر في إنما والآخر منكر لإفادتها الحصر.

المذهب الأول: عندهم أنّ إنما تفيد الحصر وضعاً ومن أنصار هذا المذهب ابن مالك، ففي قوله: ((ووصل ما بإنّ المكسورة أو المفتوحة مفيدة للحصر، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ((قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنما الهكم إلهٌ واحد)) الأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية لعكسه.))[٣٧]

وقد علق السيرافي على ما ذكره سيبويه بأنّ إنما تكون على وجهين أحدهما: تحقير الشيء. والآخر الاقتصار، فأما الاقتصار عليه فقولك في رجل ادعي له الشجاعة والكرم فاعترفت بواحدة منها دون الباقي وأثبته له فقلت: إنما هو موسر، أو إنما هو شجاع.[٣٨] أما الفراء فقد مثل لها في حال الاقتصار ب (إنما قمت) إذا نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام.[٣٩]

ويشير الرضي في شرح الكافية إلى أن إنما فيها دلالتين: الدلالة الأولى الحصر

كقولك: إنما سرت، وإنما قعدت، ويشبه الحصر بالنفي. وأما الدلالة الثانية فهي الاقتصار ويمثل له: كقولك: لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم إنما أنت شجاع، أي فيك هذه الخصلة فقط.[٤٠] فتحمل (إنما) عنده معنى الحصر بالنفي والاستثناء في تركيب (ما... إلا).

وذكر ابن يعيش وهو ممن أيدوا إفادة (إنما) للحصر ورأى أنها تحمل معنيين: التقليل والاقتصار مثالاً يظهر فيه معنى الحصر فقال: ((إنما أنت بزاز فمعناه ما أنت إلا بزاز))[٤١] وقال بعد ذلك ((ولذلك قال سيبويه في (إنما سرت حتى أدخلها) إنك تقلل؛ ذلك أن (إنما) زادت تأكيداً فصار فيها معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره))[٤٢]

وعند ابن عصفور وهو ممن أيد مذهب ابن مالك إنما تفيد الحصر وذهب إلى أنّ فصل الضمير بعد (إنما) ضرورة، لدلالة قول العرب: أدافع عن أحسابهم، على أنه من مواضع الاتصال وليس بشيء، لأنّ الفصل إنما يجب إذا قصد الحصر، وليس كلام العرب فيه[٤٣]

وقال البغدادي: ((واعلم أن الحق في دلالة إنما على الحصر أنه إن قيل بانفصال الضمير بعدها، فهو بطريق المنطوق وإلا فلا))[٤٤]

وأما الانفصال فذكر أنه يجب في اثني عشر موضعاً: الأول: إذا حصر بإنما كقول الشاعر:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وكقول آخر: كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا.[٤٥]

وذهب ناظر الجيش في شرح التسهيل إلى إفادة إنما الحصر في حديثه عن انفصال الضمير بعدها وهي في ذلك كالحصر عن طريق النفي والاستثناء ((ولا يتجه لي القول بأنه إذا كان الضمير محصوراً بعد إنما لا يتعين انفصاله؛ فضلاً عن أنه لا يجوز، لأنا بالبديهة نعقل الفرق بين قولنا إنما قام أنا، وبين قولنا إنما قمت، إذ معنى الأول: ما قام إلا أنا، فالحصر في الفاعل، ومعنى الثاني: ما فعلت إلا القيام ن فالحصر في الفعل، فلايعلم أن الحصر في الفاعل، إلا بانفصال الضمير، وسببه أنّ إنما لما كانت للحصر كان معناها إلا الواقعة بعد النفي، والمحصور بإلا يجب تأخيره عنها؛ فيجب إذ ذاك انفصاله إن كان ضميراً متصلاً بعامل قبلها، فكذلك يجب أن يكون الحال مع إنما.))[٤٦]

وموقف الفراء من إنما: نقل عنه أبو علي الفارسي في الصحابي قوله: ((سمعت علي بن إبراهيم القطان يقول: سمعت ثعلباً

يقول:سمعت سلمة يقول: سمعت الفراء يقول: (إنما قمت) فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام، وإذا قلت: (إنما قام أنا) فإنك نفيت القيام عن كل أحد واثبته لنفسك.

قال الفراء: يقولون (ما أنت إلا أخي) فيدخل في هذا الكلام الافراد، كأنه ادعى أنه أخ ومولى وغي الأخوة، فنفي بذلك ما سواها، قال: وكذلك إذا قال: (إنما أنت أخي) قال الفراء لا يكونان أبداً إلا رداً يعني إن قولك ما أنت إلا أخي، و(إنما قام أنا) لا يكون هذا ابتداء أبداً، وإنما يكون رداً على آخر كأنه ادعى أنه أخ ومولى وأشياء أخر، فنفاها وأقرّله بالأخوة، أو زعم زاعم: أنه كان منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلها ماعدا القيام.[٤٧]

ومعنى الحصر في إنما هو ما جعل الفراء يصر على أنّ (إنما) لا تكون ابتداء أبداً وإنما تكون رداً على آخر.

وفي معاني القرآن قال إن إنما تأتي على وجهين: أحدهما أن تجعل إنما حرفاً واحداً، ثم قال تعمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت وإن كانت ناصبة نصبت فقلت: إنما دخلت دارك، وإنما أعجبني دارك، وإنما مالي مالك، فهذا حرف واحد.

وأما الوجه الآخر فإن يجعل (ما) منفصلة من(إن) فيكون (ما) على معنى الذي يأتي بعد الصلة كقولك إنما أخذت مالك، إنما ركبت دابتك، تريد، تريد إن الذي ركبت دابتك، وإن الذي أخذت مالك. فأجراهما على هذا

وهو في التنزيل غير ماوضع من ذلك قوله تبارك وتعالى: ((إنما إلهكم إله واحد) [النساء:١٧] (إنما أنت نذير) ، فهذه حرف واحد هي وإن لأن (الذي) لا تحسن في موضع (ما)، وأما التي في مذهب الذي فقوله: (إنما صنعوا كيد ساحر) معناه: إن الذي صنعوا كيد ساحر، ولو قرأ قارئ (إنما صنعوا كيد ساحر) نصباً كان صواباً إذ جعل إنّ ما حرفاً واحداً، وقوله: ((إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً مودة بينكم)) قد نصب المودة قوم ورفعها آخرون على الوجهين اللذين فسرت لك...

فإن رأيت إنما في آخرها اسم من الناس وأشباههم مما يقع عليه (من) فلا تجعلن (ما) فيه على جهة (الذي) لأن العرب لا تكاد تجعل (ما) للناس من ذلك إنما ضربت أخاك، ولا تقل أخوك لأنّ (ما) لا تكون للناس...[٤٨]ووافق أبو علي الفارسي ما قاله الفراء في إنما تفيد إثبات الشيء ونفي ما عداه في قوله: إنما قام أنا أثبت القيام لنفسه

ونفاه عمن سواه... وأنكر قول من قال أنها للتحقير في قول من زعم أنها له مستدلين بقوله تعالى:(إنما أنا بشر مثلكم) تقولها محقراً لنفسك ـ فقال: هذا ليس بشيء، أي لامعنى للتحقير فيها واستدل بقوله تعالى:((إنما الله إله واحد)) فقال أين التحقير هاهنا والذي قاله الفراء صحيح وحجته قوله صلى الله عليه وسلم((إنما الولاء لمن أعتق))[٤٩] وفي همع الهوامع قال السيوطي: ((زعم أبو علي الفارسي: أنّها نافية واستدل بأنها أفادت معها الحصر نحو: ((إنما الله إله واحد)) كإفادة النفي والاثبات بإلا وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين))[٥٠]

وقال المالقي: ((معنى (إنما) في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين، فإذا قال قائل: قام زيد وعمروٌ، فتقوا: (إنما عمروا لقائم) وإنما قام عمروا، ومن كلامهم إنما الكريم يوسف، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل، وهذا راجع إلى المعنى الذي ذكرت لك من الحصر والتخصيص، وهي عند النحويين حرف ابتداء إذ الكلام بعدها مبتدأة لا غير وحكمها في الحصر والاختصاص حكم((إلّا)) وكذلك في حكم تأخير الفعل تقديمه على الوجوب في باب الفاعل والمفعول، نحو: إنما ضرب زيداً عمروٌ، وإنما ضرب عمروٌ زيداً))[٥١]

وكذلك ابن برهان وهو من منكري افادة إنما لمعنى الحصر ويذكر أنها تأتي لتقليل العدد[٥٢]

وتابع ابن السراج في الأصول سيبويه في أن (إنما) تأتي للتقليل والتحقير في قوله: إنما سرت حتى أدخلها قائلاً: ((والفرق بين إنّ وإنما في المعنى إنما تجيء لتحقير الخبر، قال سيبويه تقول: إنما سرت حتى أدخلها، إذا كنت محقراً لسيرك إلى الدخول))[٥٣] ثم تابع ذلك قائلاً في (باب الحرف المبني مع حرف): ((إذا رفعت ما بعدها يصير فيها معنى التقليل، تقول: (إنما أنا بشر مثلكم) إذا أردت التواضع))[٥٤]

وأشار ابن بابشاذ إلى أن معاني إنّ وأخواتها بعد دخول (ما) كمعانيها إذا لم يكن فيها (ما) إلا أنها أقوى تأكيداً وأقوى للمعنى الذي تختص به بقوله ((وزيادة ما أحسن منه في (إنما) و(أنما) لأن هذه الحروف غيرت معنى الابتداء فقوى النصب فيها ومعانيها كلها كمعانيها إذا لم يكن فيها (ما) إلا أنها ب(ما) أقوى تأكيداً وأقوى للمعنى الذي تختص فيه))[٥٥] وهذ ما ذهب إليه ابي حيان وابن برهان

أما ابن عطية فيقول: ((وإنما يعرف معنى (إنما) بقرينة الكلام الذي هي فيه))[٥٦] فدلالة إنما على الحصر وغيره تعرف من السياق الذي ترد فيه.

كما نقل المرادي عنه قوله: (((إنما) لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر، فإذا دخلت في قصة وساعد معناها على الانحصار صح ذلك و، وترتب كقوله تعالى: ((إنما إلهكم إله واحد) وغير ذلك من الأمثلة، وإذا كانت بعد القصة لا تأتي للانحصار بقيت (إنما) للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام ((إنما الربا في النسيئة)))[٥٧].

وكذلك قال الصفار باعتماد دلالة إنما على الحصر على وجود القرائن فالحصر يتبين بوجودها.[٥٨]

ويرى أبو حيان أنّ إنما لا تفيد الحصر بل تكون لمجرد التوكيد ونلحظ هذا من تعليقاته على الأساليب التي تتضمن (إنما) في كتابه البحر المحيط، فعند تفسيره قوله تعالى: ((وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون)) [البقرة:١١]

قال في (إنما) أنها لا تفيد الحصر فلا فرق بين إنّ ولعل من أخواتها إذا تصلت بها ما وإذا فهم الحصر فإنما يفهم من سياق الكلام.[٥٩] فالحصر عنده مفهوم من سياق الكلام لا من إنما

أما في قوله تعالى: ((إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها)) [التوبة:٦٠] قال فيها: ((ولفظة إنما: إن كانت وضعت للحصر فالحصر مستفاد من لفظها، وإن كانت لم توضع للحصر فالحصر مستفاد من الأوصاف إذ مناط الحكم بالوصف التعليل وهو يقتضي الاقتصار عليه))[٦٠]

نلحظ في تعليقه هذا أن أبا حيان كان متردداً في تجويزه إفادة أنما الحصر.

قال الامام تاج الدين السبكي: ((أنّ الامام أبا حيان كان مصمماً على رأيه ويتغالى في الرد على من يقول بإفادتها الحصر، ثم رد عليه ومن جملة ما قاله أنّ من أحسن ما وقع من الاستدلال على أنها للحصر، قوله تعالى: ((وإن تولوا فإنما عليك البلاغ المبين)) فإنها لو لم تكن للحصر، كانت بمنزلة قولك: وإن تولوا فعليك البلاغ، وهو عليه البلاغ تولوا أو لم يتولوا، والمراد تسليته ــ عليه الصلاة السلام ـــ وإن توليتم لا يضر وهو دلالة الحصر[٦١] ووهم ابن هشام قول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما[٦٢].

فموقف أبي حيان من إنما لم ينف إفادتها للحصر قطعاً وبشكل تام كما لاحظنا في تعليقاته للآيات السابقة.

وقال ابن هشام في حديثه عن أن المفتوحة المشددة النون أنها تأتي على وجهين: أحدهما أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن إن المكسورة، من هنا صح للزمخشري أن يدعي أنّ أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ((قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد)) [الأنبياء:١٠٨] فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان: ((هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر)) مردود بما ذكرت، وقوله: ((إن دعوى الحصر هنا باطلة، لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد)) مردود أيضاً بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحيّ إليّ في امر الربوبية إلا التوحيد، لا الاشراك، ويسمى ذلك قصر قلب، لقلب اعتقاد المخاطب، ولافي الذي يقول هو في نحو ((وما محمد إلا رسول)) [آل عمران: ١٤٤] فإنّ ما للنفي وإلا للحصر قطعاً، وليست صفته عليه السلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الصر باعتبار ذلك ويسمى قصر إفراد.(٦٣)

وقال: ((زعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن(ما) الكافة التي مع (إن) نافية وإنّ ذلك سبب في إفادتها للحصر، قالوا: لأن إنّ للإثبات وما للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد؛ لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجيه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق فتعين صفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء بالحصر.

وهذا البحث مبني إلى مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست إن للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل ((إنّ زيداً قائم)) أو نفياً مثل ((إنّ زيداً ليس بقائم)) ومنه (إن الله لايظلم الناس شيئاً) وليست (ما) للفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها، ليتما ولعلما ولكنما وكأنما، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسي لافي الشيرازيات ولافي غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إنّ العرب عاملوا ((إنما)) معاملة النفي وإلا فصل الضمير كقول الفرزدق:

أنا اذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وهذا كقول الآخر:

قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس إلا أنا

وقول أبي حيان: لايجوز فصل الضمير المحصور بـــ(إنما) وإن الفصل في البيت

الأول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى ((قل إنما أعظكم بواحدة)) ((إنما أشكو بثي وحزني إلى الله)) و((إنما توفون أجوركم يوم القيامة)) وهم، لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة وكذا الباقي.[٦٤]

وذهب المرادي إلى عدم إفادتها للحصر وذكر جملة من الحجج التي احتج بها من ذهب إلى أنها تفيد الحصر.[٦٥] أما سيبويه في حديثه عن إنما لم يذكر أنها تجيء للحصر [٦٦] وقال أنها للتحقير والتقليل (إنما سرت حتى أدخلها، ماسرت إلا قليلاً حتى أدخلها.)[٦٧] وعند استقراء لغة كتابه نجد أنه قد استعملها بمعنى الحصر كما في قوله: ((وإنما ذا قول كان النحويون يقولونه))[٦٨] و((إنما هي الأسماء))[٦٩] و((واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأنه المذكر أول وهو أشد تمكناً وإنما يخرج التأنيث من التذكير))[٧٠] و((مايشكر فإنه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو فعل))[٧١] فنجد معنى الحصر في استعماله لإنما.

أدلة المذهب المؤيد لإفادة (إنما) الحصر:

١- استدلوا بقراءة (الميتة) في قوله تعالى: ((إنما حرم عليكم الميتة) ل[البقرة:١٧٣] بالنصب، يقولون معناها: ما حرم عليكم إلّا الميتة، وهو عندهم مطابق لقراءة الرفع المقتضية لانحصار التحريم على الميتة بسبب (إنّ وما). في قراءة الرفع، يكون موصولاً صلته: حرم عليكم واقعاً اسماً لـ (إنّ)، ويكون المعنى إنما تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه.[٧٢]

اعترض على ها بأنا نمنع حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو: العالم زيد لا يفيد الحصر[٧٣] وكذلك منع الحصر في قراءة الرفع باعتبار(ما) موصولة وليست زائدة كافة عن العمل.[٧٤] وقد تقدم في باب المسند نحو العالم زيد وزيد العالم عند السكاكي تفيدان الحصر في بعض مواضعه.[٧٥] وإنما مفيدة للقصر لتضمنها معنى (ما...إلا) وفي هذا الكلام إشارة إلى (ما) في إنما ليست هي النافية، وعلى قراءة نصب الميتة وحرم ميتاً للفاعل (ما) في إنما كافة قطعاً على من اعتبرها موصولة ولو كانت موصولة لبقى (أنّ) بلا خبر والموصول بلا عائد إذ لم يبق في الكلام معنى أصلاً.[٧٦]

٢- ومن الدلائل ما ذكره السكاكي عن علي بن عيسى الربعي وهو: أن كلمة (إنّ) للتأكيد (تأكيد اثبات المسند للمسند إليه) و(ما) مؤكدة لا نافية. فضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنى القصر، لأنّ قصر الصفة على الموصوف وبالعكس، ليس إلّا تأكيداً للحكم على تأكيد.[٧٧]

يجاب بأن مراده أنه لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر، ثم هو ممنوع والتأكيد المعنوي واللفظي كل منهما يتكرر ولا حصر فيه.[٧٨]

ولو كانت (إنّ) للتأكيد و(ما) كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادا الحصر، ردّ بأنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر لكان قولك: إنّ زيداً لقائم يفيد الحصر، وهذا لم يقل به أحد.[٧٩]

٣- احتجوا بـأنّ (إنّ) للإثبات و(ما) للنفي، فيجب الجمع بينهما بالطريق الممكن، فلابد أن يحصل القصر بهذا الجمع.[٨٠]

اعترض على هذا الدليل بأنّ (ما) كافة لا نافية[٨١] وقال الشيخ أبو حيان: ((والذي قال ذلك لم يشم رائحة النحو.)) وقول النحاة:إن(ما) كافة لاينافي هذا لأن الكف حكم لفظي لاينافي أن يقارنه حكم معنوي.[٨٢]

٤- استدلوا كذلك بانفصال الضمير بعد (إنما) فقد أجرت عليها العرب حكم النفي و(إلا) ففصلت الضمير بعدها كقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فلما كان غرضه أن يحصر المدافِع لا المدافَع عنه فصل الضمير، فلو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لأفهم غير المراد.[٨٣]

رد بأنه لا يجوز الفصل (فصل الضمير) بعد(إنما) وإن الفصل في هذا البيت ضرورة واستدل بقوله تعالى: ((إنما أعظكم بواحد)) وقوله: ((إنما أشكو بثي وحزني إلى الله)) وقوله: ((إنما توفون أجوركم)) [٨٤] قال ابن مالك: وقال ابن حيان إنه غلط فاحش وهل بلسان العرب وقول لم يقله أحد، ثم رده بقوله تعالى: ((إنما أشكو بثي وحزني إلى الله))... قال لو كان على ما عم لكان التركيب: إنما يشكو بثي وحزني أنا، وكلام ابن مالك هو الصواب وليس منفرداً فهو مبني على قاعدتين: الأولى: إن (إنما) للحصر، وهو الذي عليه أكثر الناس، والثانية: إن المحصور بها هو الأخير لفظاً وهذا الذي أجمع عليه البيانيون وعليه غالب الاستعمالات.[٨٥]

٥- ومن الدلائل ما أضافه السبكي في عروس الأفراح ((ذكر أنّ ((إنما يأتيكم به الله إن شاء)) [هود:١٣٣]، وقوله: [قل إنما علمها عند ربي)) [الأعراف: ١٨٧]، فإنه يحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنما للحصر ليكون معناه لا آتيكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله.))[٨٦]

اعترض عليه بأنه يجوز أن يرى في غيرها من الآيات أن الحصر أخذ من تعريف المبتدأ وليس من إنما.[٨٧]

٦- ما نقل المرادي عن القرافي أنه ذكر في شرح المحصول أنّ أبا علي الفارسي نقل في مسائل الشيرازيات أن (ما) في (إنما) لنفي.

رده قول الربعي (ما) للتأكيد و(إن) للتأكيد فاجتمع تأكيدان فأفادا الحصر.[٨٨] وليس صريحا في أنها باقية في النفي.[٨٩] ورده كذلك قول ابن هشام ((وليست ((ما)) للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها، ليتما، لكنما، وكأنما، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات، ولم يقل ذك الفارسي لا في الشيرازيات ولافي غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إنّ العرب عاملوا((إنما)) معاملة النفي و((إلا)) في فصل الضمير كقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أن أو مثلي[٩٠]

أدلة مذهب النفي للحصر ب(إنما):

١- استدلوا بقول أبي حيان بأن الحصر في الآيات التي استدل بها المذهب الأول حاصل من سياق الكلام لامن (إنما) فلا فرق بين إن ولعل من أخواتها إذا اتصلت بها (ما) فلو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ(ما)[٩١]

رد على أبي حيان السبكي في قوله: ((أحسن ماوقع على أنها للحصر قوله تعالى: ((وإن تولوا فإنما عليك البلاغ))، فإنها لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة قولك: ((وإن تولوا فعليك البلاغ)) وهو عليه البلاغ تولوا أو لم يتولوا، والمراد تسليته – عليه الصلاة والسلام – وإن توليتم لايضر وهو دلالة الحصر))[٩٢] وكذلك إن (ما) في أنما كافة وليست نافية والكف فيها حكم لفظي وتفيد النفي المعنوي أيضاً، فالحكم اللفظي لاينافي الحكم المعنوي.[٩٣] وعلى التسليم بقولهم فإن عمل (ما) يكون حال إفرادها قبل التركيب فـ (إنما) تفيد إثباتاً باعتبار (إنّ) ونفياً باعتبار (ما).[٩٤] وكذلك العرب فرقت بين قول القائل زيد قائم وقوله: إنما زيد قائم، فزيد قائم لايدل سياقها على الحصر وإنما على الاخبار بقيام زيد، وإنما زيد قائم حصرت القيام بزيد، وذلك مفهوم من أنها في غالب موقعها، ومتبادر إلى أذهان أهل اللغة منها ووردت هذه الآيات مفسرة بصريح الحصر في غير موضع.[٩٥] أما قول أبي حيان فيرده الرضي في شرحه للكافية بقوله: ((وكل واحد من هذه الأحرف تدل على قسم من الأقسام بخلاف إنّ المكسورة فإنها تؤكد معنى الجملة، والتوكيد تقوية الثبات))[٩٦] وأخوات (إنّ) لامعنى للنفي والاثبات فيها، فـ (لعل) لا تدل على الاثبات كما

دلت (إنّ) و(ما) كافة وإن كان النفي فيها معنوياً، لكنها تقتضي للإثبات وكذلك أخواتها ففارقت تركيبهم مشابهة تركيب (ما والنفي) في الحصر الذي بني عليه (إنما) تفيد الحصر، سواء كان انفي معنوي أم لفظي، بخلاف(ما) في أخواتها فهي تكف عن العمل ولامعنى للنفي فيها، وهذا ما يبينه لنا قول الشاعر (ولكنما أسعى لمجد مؤثل) ففي شرح مختصر الروضة ((لو كانت ما في (لكنما) نافية لأفاد قوله: (ولكنما أسعى لمجد) أنه لايسعى للمجد فيصير تقديره ولكنني ما أسعى لمجد... فدلت على أنها ليست للنفي)) [٩٧] ولو كانت ما في أخواتها للنفي لكان قولنا ليتما زيد قائم، ولعلما بكر قادم جمع بين التمني والترجي لأن النفي خبر لاحتماله التصديق والتكذيب، والتمني والترجي لا يحتملان ذلك والدمع بينهما باطل. [٩٨]

٢- قالوا: لوكانت (ما) للنفي كما يفهمه من لا وقوف له على النحو لكان لها الصدر، وفي إنما أخرجت عن وقوعها في الصدارة [٩٩]

ردّ بأن النفي والاثبات مستفاد منها بعد التركيب فـ ((الغالب أن الحرفين إذا ركبا وصارا لمعنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معنى كل واحد منفرداً. [١٠٠] فلما كانت ما للنفي وإن للإثبات قصد عند التركيب المحافظة عليها فلم يكن تواردها عللى شي واحد. [١٠١] فأفادا النفي والاثبات بعد جمعهما فأفادا مجتمعين ما أفادا منفردين. [١٠٢]

٣- ماذكره الزركشي في البرهان في ((أنّ العرب قد فرقوا بين (إنما) والقصر بالنفي والاستثناء، فقالوا: الأصل أن يكون ما يستعمل له((إنما)) مما يعلمه المخاطب ولا ينكره، كقولك إنما أخوك ـ، إنما هو صاحبك القديم؛ لمن يعلم ذلك ويقربه. وما يستعمل له النفي والاستثناء على العكس ن فأصله أن يكون مما يجهله المخاطب وينكره، نحو: ((وما من إله إلا الله)) [آل عمران:٦٢] [١٠٣]

وهذا مردود بتفسير كثير من الآيات الكريمة التي فيها إنما للحصر بناء على تضمنها معنى النفي والاستثناء ومن ذلك ماذكره الفارسي في الشيرازيات بقوله: ((يقول ناس من النحويين في نحو قوله: (إنما حرم ربي الفواحش ماظهر منها وما بطن) [الأعراف:٣٣] إنّ المعنى ما حرم ربي إلا الفواحش.)) [١٠٤]

٤- احتجوا بأن القول بأن ((إنّ للإثبات وما للنفي قول ظاهر الفساد فيه من ثلاث أوجه

الوجه الأول: إخراج ما النافية عما تستحقه من وقوعها صدراً.

الوجه الثاني: الجمع بين حرفي نفي وحرف اثبات بلا فاصل

الوجه الثالث: أنه لو كانت ما نافية لجاز أن يعمل، فيقال إنما زيد قائم.[١٠٥]

وهذا يرد ما سبق من قول أبي علي الفارسي في الشيرازيات من استعمال (إنما) بمعنى (ما... إلا) بالنفي والاستثناء وقد ورد هذا في القرآن الكريم كثيراً كما في قوله: (إنما حرم عليكم الميتة) أي: ما حرم إلا الميتة، وفي الشر كذلك كما في قول الفرزدق: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي، أي لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي.

ترجيح أحد المذهبين:

بعد عرض دلائل كل من المذهبين ومناقشتها لابد لنا من ترجيح أي الذهبين ذهب إلى الصواب فيبدوا لنا أن المذهب المرجح للصواب هو المذهب الأول مذهب ابن مالك ومن تبعه ويؤيد ما ذهبنا إليه الأدلة المتقدمة ومنها ما نقله أبو علي في الشيرازيات من استعمال النحويين (إنما) بمعنى النفي والاستثناء وكذلك في تفسير بعض الآيات التي تتضمن إنما ومنها (إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن)، وفي كلام العرب وأشعارهم كقول الفرزدق: أنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي. وكذلك يقوم هذا الترجيح على أساس بعض الاعتبارات منها: القياس والسماع فالسماع عن العرب يعد حجة فقد بنيت عليه الكثير من آراء النحويين واستعمال (إنما) للحصر وجد في كثير من المواضع في كلام العرب وكذلك القياس فقد بنى النحويين عليه قواعدهم. فالحجتان تساندان ترجيحنا للمذهب الأول. ومن هذه الاعتبارات اختار الطوفي المذهب الأول قائلاً: ((قلت: المختار الآن، إنما للحصر،؛لأنّ ذلك هو المفهوم منها في غالب مواقعها، والمتبادر إلى أفهام أهل اللغة منها، ووردت مفسرة بصريح الحصر في غير موضع، كقوله تعالى: (أنما أنت نذير) [هود:١٢] ثم فسره بقوله عز وجل:(إن أنت إلا نذير) [فاطر:٢٣] ن وكقوله عليه السلام: ((إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى) ثم فسره بقوله عليه الصلاة والسلام: لا عمل إلا بنية، ولا نسلم أنها وردت لغير الحصر أصلاً ولافي موضع من واضعها، لكن الحصر تابع لإرادة المتكلم، والمتكلم تارة يريد الحصر من جميع الجهات، وتارة من بعض الجهات، وببعض الاعتبارات، ومثل لذلك بقوله تعالى: (إنما أنت نذير) [الرعد:٧] فلا حصر فيه من

جميع الوجوه وإنما فقط لمن لا يؤمن، فهو باعتبار هذه الطائفة حصر بالإنذار، فهي تفيد القصر الحقيقي وغير الحقيقي.))[١٠٦]

الخلاف في إفادة إنما الحصر عند الأصوليين:

اختلف علماء الأصول في إفادة إنما الحصر فهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: قولهم بإنّ (إنما) تفيد الحصر وهذا مذهب أبي الخطاب وابن المني والموفق والفخر، والموفق وبعض الحنفية والشافعية وعند القاضي والحلواني وابن عقيل والأكثر فهماً، والشيرازي والرازي والغزالي وأبو الكيا والهراسي والقاضي الباقلاني. قالوا جميعاً بأنها تثبت الحكم للمذكور وتنفيه عما عداه.[١٠٧]

قال الشيرازي في التبصرة: ((إنما تدخل في الكلام لإثبات الحكم في المذكور وحده ونفيه عما عداه))[١٠٨]

وذهب الزركشي إلى أنّ إنما تفيد الحصر مطلقاً بالمفهوم والمنطوق، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ((إنما الله إله واحد))، فالله تعالى أثبت الألوهية له بالمنطوق ونفاها عن غيره بالمفهوم وهذا عنده سائغاً.[١٠٩]

وفي اللمع قال الشيرازي: ((إنما للحصر وهو جمع الشيء فيما أشير إليه ونفيه عما سواه، تقول: إنما في الدار زيد، أي ليس فيها غيره، وإنما الله واحد، أي: لا إله إلا واحد.))[١١٠] وإلى هذا المعنى في إنما أشار الأسنوني فهو يرى أن (إنما) تدل على الحصر قطعاً كما في (إلا) واستدل بدليل التحالف بقوله: ((ومن فروع المسألة الاكتفاء بها في التحالف، وذلك لأنّه لابد فيه من الجمع بين النفي والاثبات في عين واحد فتقول مثلاً: والله مابعته بكذا ولقد بعته بكذا لأنه مدعى ومدعى عليه، فلو قال والله إنما بعته بكذا فقياس قول من قال: إنها للحصر أن يكتفي بذلك ولاسيما إذا قلنا أنه من باب المنطوق))[١١١]

أما المرداوي فعنده (إنما) تفيد الحصر نطقاً: ((إنما بكسر وفتح: تفيد الحصر نطقاً، وقد ترد لتحقيق منصوص، لا لنفي غير)) [١١٢]

والامام الشوكاني يتحدث عن إنما وترتيبها بين طرق الحصر فيذكر أنها تأتي في القوة بعد (ما وإلا) فهي قريبة منها في قوة الحصر.[١١٣]

وذهب الامام تاج الدين السبكي إلى دلالة (إنما) على الحصر أيضاً واستدل بقوله تعالى: ((وإن تولوا فإنما عليك البلاغ) [الأنفال: ٢] إن هذه الآية تفيد الحصر فلو لم تكن للحصر لكانت بمنزلة قولك فإن تولوا فعليك البلاغ... وغيرها من الآيات التي يقطع الناظر بفهم الحصر منها كقوله:

((إنما إلهكم الله)) و((إنما الله إله واحد)) ((إنما أنت نذير))، ففهم الحصر في هذه الآيات يسبق إلى القلب قبل السمع فيه ولا يتمارى.[١١٤] وقال البيضاوي بدلالتها على الحصر مستدلا بقول الأعشى: وإنما الغرة للكاثر، وقول الفرزدق: وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي.[١١٥]

أدلة من قال بإفادتها الحصر:

استدل أصحاب هذا المذهب بدلائل عدة تؤيد قولهم بإفادة (إنما) الحصر سواء بالمنطوق أو المفهوم أو كليهما ومنها:

١- إنّ (إنما) مركبة من (إنّ) و(ما) فـ (إنّ) للإثبات نحو: إنّ زيداً قائم، و(ما) للنفي، نحو: ما زيدٌ قائم، فأفادا مجتمعين، : بعد التركيب ما أفادا منفردين، أي: في حال إفرادهما قبل التركيب، أي كل واحد منهما يفيد حال تركيبهما، ما أفادته حال إفرادهما، لأنّ الأصل بقاء ما كان على ما كان. فبمقتضى ذلك تفيد (إنما) إثباتاً باعتبار (إنّ) ونفياً باعتبار (ما)، ثم لا يخلو؛ إما أن تفيد نفي المذكور بعدها، وإثبات ما عداه، أو إثبات ما بعدها ونفي ما عداه، والأول باطل باتفاق، وإلا لفهم من قوله عليه السلام: ((إنما الولاء لمن أعتق)) ثبوت الولاء لمن عدا المعتق، ومن قولنا: إنما زيدٌ قائم؛ إنّ القائم من عدا زيد، وهو باطل. فتعين الثاني وهو: ((إثبات المذكور بعد إنما ونفي ما عداه)) وهذا هو ما أريد بالحصر.[١١٦]

أجيب عن هذا الدليل: ((فقولهم إنّ للإثبات قلنا: نعم، وأما قولهم: ما للنفي، قلنا لا نسلم ومستند المنع من وجوه:

أحدهما: إنّ (ما) لها أقسام كثيرة كونها صلة، وموصولة، ونافية، وتعجبية، وشرطية، وغير ذلك من أقسامها، فتخصيص هذه يعني ما في أنما بالنفي من هذه الأقسام تحكم وترجيح من غير مرجح.

الوجه الثاني: إن (ما) الداخلة على (إن وأخواتها) كافة وليست نافية، أي: لتكفها عن العمل فيما بعدها وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، نحو أنما، وكأنما، وليتما، ولعلما، ولكنما، فهذه الحروف قبل دخول ما عليها مختصة بالدخول على الأسماء، نحو: إنّ زيداً قائم، ولعل عمراً قادم فكفتها (ما) عن العمل، وهيئتها للدخول على الفعل، نحو: إنما قام زيد، ولعلما قدم عمر، وإذا ثبت إن (ما) هاهنا هي الكافة ل(إنّ) وأخواتها؛ فلو كانت نافية للزم منه التناقض من وجوه:

أحدهما: إنّ أمرأ القيس يقول:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

فلو كانت (ما) في لكنما نافية، لأفاد قوله: لكنما أسعى لمجد، أنه لا يسعى للمجد، فيصير تقديره: ولكنني ما أسعى لمجد، لأنّ التقدير أنّ(ما) للنفي لكن ذلك مناقض لما قبله وما بعده، أما قبله فهو قوله: وإنما أسعى لأدنى معيشة كفاني. و(لو) تقتضي امتناع الشيء لامتناع غيره، فاقتضت هاهنا امتناع كفاية القليل من المال له، لامتناع سعيه لأدنى معيشة، فدل على أنه لا يطلب أدنى معيشة. وأما ما بعده، فهو قوله: وهو يدرك المجد المؤثل أمثالي، فهو يسهل إدراك المجد على نفسه، ليقدم على طلبه، وقصته وسياق قصيدته، يقتضي ذلك فقد لزم التناقض المذكور من جعل (ما) في لكنما للنفي، فدل على أنها ليست للنفي، لأنه ملزوم.

الوجه الثاني: لو كانت ما في (لكنما) للنفي، لاتحدت كيفية المستدرك والمستدرك منه، نحو: ما قام زيدٌ، لكنما قام عمرو قائم، فكان يلزم نفي القيام في زيد وعمرو وهو باطل باتفاق؛ لأن المستدرك والمستدرك منه يجب اختلافهما في الحكم، أيهما كان مثبتاً كان الآخر منفياً، نحو: ما قام زيد، لكنما عمرو قائم، فقيام عمرو مثبت وقولهم: قام زيد لكن عمرو لم يقم، قد ظهر فيه الاثبات والنفي، ولو قلت: قام زيد لكن عمرو لم يجز؛ لأن الاستدراك كالاستثناء، وهو إخراج بعض الجملة عما تضمنته من الحكم، فيجب الاختلاف بين المخرج والمخرج منه ولهذا قلنا الاستثناء من النفي إثبات ومن الاثبات نفي.

الوجه الثالث: لو كانت ما في إن وأخواتها للنفي، لكان قولنا: ليتما زيد قائم، ولعلما بكر قادم جمعا بين التمني أو الترجي والنفي وهو محال؛لأن النفي خبر لاحتماله الصدق والكذب، والتمني والترجي لا يحتملان ذلك، والجمع بينهما باطل. أما قولهم: أفادتا مجتمعتين ما أفادتا منفردتين منقوض ب(لولا)، فإنها مركبة من (لو) و(لا) و(لو) تقتضي امتناع الشي لامتناع غيره و(لا) تقتضي النفي، ثم بعد التركيب اقتضت معنى آخر هو امتناع الشي بوجود غيره[١١٧].

٢- إنّ الأصل في (إنما) ظاهرة في الحصر محتملة للتأكيد، نحو: إنما زيد قائم.[١١٨]

ردّ عليه باختلاف موارد (إنما) فقد ترد للحصر وقد ترد لغير الحصر.

٣- احتجوا بقوله تعالى: ((إنما الله إله واحد) [النساء:١٧١] ففي هذه الآية الكريمة إنما تفيد الحصر بمفهومها

ومنطوقها معاً فأثبتت الإلهية لله سبحانه ونفتها عن غيره.[١١٩] وقوله تعالى: ((إنما أنت نذير)) فقد صرح الحصر فيها بأكثر من موضع.[١٢٠]

يرد بقولهم: إن الحصر في هذه الآيات مفهوم من دليل خارج لا من إنما.

٤- احتجوا بأنّ ابن عباس فهم من قوله عليه السلام:((إنما الربا في النسيئة)) حصر الربا في النسيئة، حتى إنه كان لا يحرم إلا بيع الربويات نسيئة، وكان يجيز التفاصيل فيها، حتى سمع النصوص في خلاف ذلك، وحجة الاستدلال في ذلك أن ابن عباس عربي فصيح فيكون منهجه للحصر في إنما حجة فتكون للحصر[١٢١]، قال ابن دقيق العبد: ((وقد فهم ابن عباس الحصر من قوله صلى الله عليه وسلم: إنما الربا في النسيئة، ولم يعارض في فهمه وإنما عورض بدليل آخر يقتضي تحريم ربا الفضل، قال: ففي ذلك اتفاق منهم على أنها للحصر))[١٢٢].

ردّ بقولهم: ((وفهم ابن عباس – رضي الله عنهما- حصر الربا في النسيئة من قوله – عليه السلام –: (إنما الربا في النسيئة)، لعله كان لدليل خارج عن الحديث من قياس أو غيره، وإذا احتمل أنه فهم الحصر من لفظ إنما وأنه فهمه من غيره، لم يبق فيه دليل على الحصر، لأن احتجاجكم بفهم ابن عباس، وفهمه متردد بين ما ذكرناه من الاحتمالين، على أن حديث ابن عباس هذا مرسل. وإذا كان مرسلاً، فلعل وهماً دخله في لفظة حتى حُرف وتغير، ومع هذه الاحتمالات تضعف دلالته جداً.[١٢٣]

٥- ثبوت الحصر في السنة في (إنما الأعمال بالنيات) و(إنما الولاء لمن أعتق) و(إنما الربا في النسيئة) وذهب إلى ذلك الغزالي والهراسي ومجموعة من الفقهاء.[١٢٤] ففي الحديثين دلت إنما على أن ما عداها بخلافها وبه قال كثير ممن لم يقل بدليل الخطاب.[١٢٥] وقال ابن عقيل نقلاً عما قيل في العدة مثل قوله:((إنما الولاء لمن أعتق قال شيخنا رضي الله عنه في كتاب (العدة) يقتضي اثبات الولاء للعتق ودليله يوحي أن لا ولاء لمن لم يعتق))[١٢٦]

وردّ بأنه يقتضي اثبات الولاء للمعتق ولا وجه لنفيه عن غيره من جهة النطق وإنما بدليل آخر.[١٢٧]

أدلة المذهب الثاني النافين للحصر:

أنكر جماعة من الفقهاء دلالة (إنما) على الحصر وعندهم (إنّ) تفيد التوكيد، و(ما) زائدة، فإنما هنا تكون في قوة (إنّ زيداً قائم) فهي لإثبات التوكيد ولا حصر فيها وماعدا إنما حكمه موقوف على دليل آخر غير إنما

ومن أنكره أكثر الحنفية والآمدي والطوفي وغيرهم.[١٢٨] وذهب ابن سريح وأبو حامد المرورذي وغيرهم، إن حكم ماعدا الاثبات موقوف على الدليل لما تضمنه الاحتمال.[١٢٩] واستدلوا على ذلك بالادلة الآتية:

١- يجب اعتقاد أن (إنما) حقيقة في القدر المشترك بين صورتين وهو تأكيد إثبات الخبر للمبتدأ، نفياً للتجوز والاشتراك عن اللفظ لكونه على خلاف الأصل.[١٣٠] وأنها ترد للحصر وغيره فيلزم منها المجاز أو الاشتراك وهما خلاف الأصل.[١٣١] فالصورة الأولى: كلمة (إنما) قد ترد ولا حصر فيها، كقوله: ((إنما الربا في النسيئة))، وهو غير منحصر في النسيئة، لانعقاد الاجماع على تحريم ربا الفضل فإنه لم يخالف فيه سوى ابن عباس ثم رجع عنه[١٣٢]، الصورة الثانية: قد ترد والمراد بها الحصر كقوله تعالى: ((قل إنما أنا بشر مثلكم)).[١٣٣]

أجاب الطوفي في شرح مختصر الروضة على هذا الدليل بقوله: ((قلنا لا نسلم أنها وردت لغير الحصر أصلاً، ولا في موضع من المواضع، لكن الحصر تابع لإرادة المتكلم، والمتكلم تارة يريد الحصر من جميع الجهات، وتارة يريد الحصر من جميع الجهات، وتارة من بعض الجهات وببعض الاعتبارات، وذلك أمثلة منها: قوله تعالى: ((إنما أنت نذير))[الرعد:٧]، أي: باعتبار من لا يؤمن، إذ حظه منه الإنذار لا غير، فهو عليه الصلاة والسلام محصور في كونه منذراً لا وصف له غير الانذار، باعتبار هذه الطائفة، وإلا فهو - عليه السلام - موصوف بالبشارة والعلم والشجاعة، وكثير من الصفات، . ومنها قوله عز وجل:((فإن تولوا فإنما عليك البلاغ)) [النحل:٨٢][١٣٤]

٢- إنما لو كانت للحصر لكان ورودها في غير الحصر على خلاف الأصل.[١٣٥] فهي لتأكيد الإثبات أيضاً فلو كانت ظاهرة في الحصر لكان ورودها بدونه على خلاف الدليل.[١٣٦]

عورض هذا الدليل بأنه لو لم تكن (إنما) للحصر لكان ورودها بدونها على خلاف الدليل وهذا أيضاً مخالف للأصل فرد بالدليل نفسه.[١٣٧] فلو كانت للتأكيد كان مجيؤها لغيره على خلاف اصل والظاهر أنها محتملة على مايليق بالمقام.[١٣٨]

٣- عارضوا دلالتها للحصر في قوله تعالى:((إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم)) قالوا فلو أفادت الحصر لكان من لا يحصل له الوجل عند ذكر الله تعالى لا يكون مؤمناً.[١٣٩]

أجيب بأن المراد بالمؤمنين هم الكاملون في الإيمان جميعاً بين الأدلة، وعلى هذا يكون قد أفادت الحصر.[١٤٠]

٤- حجة القول بعدم إفادتها للحصر وهو قول الحنفية، وغيرهم ممن أنكر دليل الخطاب أن قولك: إنما زيد قائم، مع قولك: إنّ زيد قائم، لا فرق بينهما في المعنى إلا زيادة لفظة ((ما)) وهي كالعدم بالنسبة إلى إفادة الحصر، ولامعنى لها إلا تأكيداً في إثبات القيام.[١٤١]

أجيب عن هذا الدليل بمنع اتحاد المعنيين؛ لأن علماء العربية فرقوا بين المعنيين فقالوا: إنما زيد قائم إخبار عن قيام زيد مع اختصاصه بالقيام، بخلاف قولك: إن زيداً قائم؛لأنه لا يقتضي الاختصاص.[١٤٢]

٥- (إن) للتأكيد و(ما) زائدة فهما لتأكيد الاثبات ولادللة على الحصر بدليل (إنما الربا في النسيئة) وهو غير منحصر في النسيئة لانعقاد الاجماع على تحريم ربا الفضل[١٤٣] وكذلك في حديث (إنما الاعمال في النيات) فلا دليل فيه على الحصر.[١٤٤]

عورض هذا الدليل بأنّ (إنّما) للحصر؛ لأنّ ذلك هو المفهوم في غالب مواقعها والمتبادر إلى إفهام أهل اللغة منها، ووردت مفسرة بصريح الحصر في غير موضع، كقوله تعالى: ((إنما أنت نذير)) [هود:١٢] ثم فسره بقوله عز وجل:((إن أنت إلا نذير)) [فاطر:٢٣]، وكقوله -عليه السلام-: ((إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى)) ثم فسره بقوله عليه السلام: ((لا عمل إلا بنية)) فـ (إن) للتوكيد، و(ما) زائدة كافة وليست نافية فأفادت الحصر ك (ما) و(إلا)[١٤٥].

ترجيح أحد المذهبين:

بعد عرضنا لدلائل كل من المذهبين ومناقشتها نرجح المذهب القائل بإفادة إنما الحصر وذلك لما تبين لنا من اعتبارات دفعتنا لاختيار هذا المذهب منها:

استدلالهم بثبات الحصر في موارد كثيرة من الكتاب والسنة ومنها: قواه تعالى: ((وإن تولوا فإنما عليك البلاغ)) فلها الدلالة نفسها في (ما عليك إلا البلاغ)، وقوله تعالى: ((انما أنت نذير)) بمعنى (ماأنت إلا نذير)، وقوله: ((إنما إلهكم إله واحد)) [طه: ٩٨] و((إنما الله إله واحد)) سواء فيها نفياً حقيقياً أو ضمنياً، أي عن طريق النطق، ونفي الإلهية أم بدليل عقلي. فهي في كلتا الحالتين تدل على الحصر.

وكذلك استعمال الحصر ب(إنما) في كلام العرب وأشعارهم ففيه أمثال كثيرة لاريب فيه استنبط النحاة منها قواعدهم كما رأينا في قول الفرزدق وقول الأعشى.

فجاء ترجيحنا لمذهب هؤلاء لما ذكرناه من حجج، فدلالة إنما ثابتة على الحصر، فمع أن السياق يخرجها عن الحصر في بعض مواضعها فلا ينكر الحصر فيها. ((واعلم أنّ الحصر إما حقيقي وإما إضافي، وكلاهما يطلق عليه اسم الحصر، ومن لم يفرق بينهما مشاغبة يعترض على ما ذكر من الأمثلة ويقول وردت لغير الحصر في مواضع كثيرة باتفاق. والأصل في الاطلاق الحقيقة، ويقول لو كانت ((إنما)) للحصر لاقتضى قوله تعالى: ((إنما الله إله واحد)) لا يتصف بغير الوحدة مع أنه تعالى متصف بالأسماء الحسنى والصفات العليا، وقولهم خطأ، لأنه تعالى أنما حصر ذاته في صفة الوحدة من جهة الرد على النصارى المثلثة حيث قال تعالى: ((فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد) فمن هذه الجهة الخاصة ولهذا الاعتبار الخاص حصر سبحانه وتعالى نفسه المقدسة في صفة التوحيد لا مطلقاً، فهو قصر إضافي لا حقيقي))[١٤٦].

القصر بـــ (إنما) عند البلاغيين:

لم يختلف البلاغيون في إفادة إنما الحصر فهي عندهم تفي حص في جميع موضعها ولهم أدلة في إفادتها للقصر منها:

((أولا: قول قدامى لمفسرين من رب الصحابة والتابعين العرفين بموضوعات الألفاظ ودلالتها كابن باس وابن سعود ومجاهد ضي الله عنهم وهم حجة في ذلك، قالوا في الآية الكريمة ((إنما حرم عليكم الميتة)) بنصب الميتة معناها ما حرم عليكم إلا الميتة وهذا موافق في الدلالة لقراءة رفع الميتة مع بنا حرم للفاعل.

ثانياً: نص علماء النحو القدامى على أن ((إنما)) لإثبات ما بعدها ونفي ما عداه، وهذا عين ما يفيده النفي والاستثناء.

ثالثاً: صحة انفصال الضمير معها مع إمكان اتصاله، دون أن يكون فصله من المواطن العروفة في النحو، ومنها أن يقع الضمير بعد إلا فيأتي منفصلاً، كقول الله تعالى: ((لا إله إلا أنت، لا إله إلا أنا)) وقال الشاعر:

قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس إلا أنا

وعدوا من الشاذ نحواً وبلاغة قوله:

إلا يجاورنا إلاك ديار

وقد جاء الضمير بعد إنما منفصلاً قياساً على((إلّا)) كقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذّمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فيقصر الشاعر الذود والدفاع عن الأحساب على نفسه دون سواه.))[١٤٧]

(أنما) عند الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز:

قاس (إنما) بأنها تفيد قصر القلب كما في أسلوب القصر بلا العاطفة قائلاً: ((إذا عرفت هذه المعاني في الكلام ((بلا)) العاطفة، فاعلم أنها بجملتها قائمة لك في الكلام ((بإنما))، فإذا قلت: ((إنما جاءني زيد))، لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون المجيء قد جاء مع ((زيد)) غيره، ولكن أن تنفي أن يكون المجيء الذي قلت أنه كان منه، كان من ((عمرو))، وكذلك تكون الشبهة مرتفعة في أن ليس ههنا جائيان، وأنّ ليس إلا جاء واحد، وإنما تكون الشبهة في أن ذلك الجائي ((زيد)) أم ((عمرو))، فإذا قلت: ((إنما جاءني زيد))، حققت الأمر في أنه ((زيد)). وكذلك لا تقول: ((إنما جاءني زيد)) حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاء، ولكنه ظن أنه ((عمرو)) مثلاً، فأعلمته أنه ((زيد)).[١٤٨]

ثم قيد مجيئها لقصر القلب بقوله: ((ثم الاعتبار به إذا أطلق فلم يقيد (بوحده) ومافي معناه. ومعلوم أنك إذا قلت: ((إنما جاءني زيد))، ولم تزد على ذلك، أنه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدمنا شرحه، من أنك أردت النص على((زيد)) أنه الجائي، وأن تبطل ظن المخاطب أنّ المجيء لم يكن منه، ولكن كان من((عمرو)) حسب ما يكون إذا قلت: ((جاءني زيدٌ لاعمرو)) فاعرفه.))[١٤٩] نراه هنا قد اعتمد على القرائن في السياق لتحديد نوع القصر.

وفي التقديم حمل الكلام ب(ما) و(إلا) فيكون بمعنى (إنما) في التقديم والتأخير، فقوله: ((إذا عرف أنّ الاختصاص مع ((إلا)) يقع في مع ((إنما)) في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول، فكذلك يقع مع((إنما)) في المؤخر فهي دون المقدم... فإذا قلت: ((إنما ضرب عمروٌ زيداً))، كان الاختصاص في المضروب، وكما لا يجوز أن يستوي الحال بين التقديم والتأخير مع ((إلا)) كذلك لا يجوز مع((إنما))، قول الفرزدق: إنما يدافع عن أحسابه أنا أو مثلي

الاختصاص إنما انصرف في قوله: ((إنما يدافع عن أحسابهم، أو مثلي)) إليه دون الأحساب، من حيث المقصود بالاختصاص يكون لهذا الثاني دون الأول.)) [١٥٠] وقال: ((واعلم أن موضع((إنما)) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة)) [١٥١] ثم فسر ذلك: ((أنك تقول:((إنما هو أخوك)) و((إنما هو صاحبك القديم)): لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقر به، إلا

أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب.))[١٥٢]

السكاكي وإنما في كتابه مفتاح العلوم:

السبب في إفادة((إنما)) معنى القصر هو تضمينه معنى: ((ما... إلا)) واستدل بقول المفسرين لقوله تعالى: ((إنما حرم عليكم الميتة والدم)) بالنبي على أنها بمعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة. وهذا أيضاً مطابق لقراءة الرفع المقتضية لانحصار التحريم على الميتة والدم وذلك بسبب ((إنما)) في قراءة الرفع، فيكون هنا مع الرفع موصولاً صلته: حرم عليكم، واقعاً اسماً لأن، والمعنى: إنما تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه، واستدل كذلك بقول علي بن عيسى الربعي الذي ذكرنا سابقاً وكذلك بصحة انفصال الضمير معه.[١٥٣]

إنما عند القزويني في كتابه التلخيص في علوم البلاغة:

أنما من طرق القصر ممثلاً لها بقولك: إنما زيد كاتب، وإنما زيد قائم، وهنا قصر الكتابة والقيام على على زيد، وقولك: إنما قائم زيد، لقصر زيد بالقيام لتضمنها معنى ((ما وإلا) واستدل كذلك بقول المفسرين في ((إنما حرم عليكم الميتة) وقراءتها بالنصب، فمعناه: ماحرم عليكم إلا الميتة. ولما مر من قول النحاة: إنما تأتي لإثبات ما يذكر بعدها، وفي ما سواه.[١٥٤]

الخاتمة

بعد تتبع أقوال العلماء والمصنفين في دلالة الحروف وتحرّي معانيها والوقوف على اختلاف بعضهم مع بعضٍ وانقسامهم حول إثبات الدلالة المركزية لتركّب (إنّ) و(ما) المنتج لــ (إنّما) التي سعى غير واحد من العلماء في اللغة والنحو والأصول إلى نفي دلالة الحصر عنها مستخفّين بمن قال بتلك الدلالة واصفين إيّاهم بالجهل تارة، وبعدم الوقوف على النحو تارة أخرى كما تقدّم في طيّات البحث، وعليه فقد انقسم المختصّون بالنحو والبلاغة والأصول والمتحدّثون في دلالة إنّما إلى:

١- قائل بإفادتها الحصر مطلقاً حقيقةً أو مجازاً أو مخصوصاً بقرينة، ومن أبرز القائلين بدلالة إنّما على الحصر من النحويين وغيرهم: الفراء على ما نقله عنه ابن فارس في الصاحبي وإن لم يستعمل المصطلح[١٥٥]، وكذلك الرمّاني والزمخشري وابن عطيّة وفخر الدين الرازي وابن مالك.

٢- وقائل بعدم إفادتها الحصر، ومن أبرز القائلين بعد إفادتها الحصر الآمدي وإمام الحرمين وابن برهان العكبري

وكذلك أبو حيّان الأندلسي الذي اشتدّ نكيره على من خالفه حتى وصل به الأمر لتجهيل العلماء، وفحش توصيفهم، إذ يقول ردّاً على ابن مالك: ((وما ذهب إليه المصنّف من تعيين انفصال الضمير بعد (إنّما) خطأ فاحشٌ وجهل بلسان العرب...))[١٥٦].

وعليه فالذي أراه أنّ (إنّما) في أدائها الحصر تدلّ على تأكيد إثبات الحكم للمذكور بلفظ إنّ وما الزائدة؛ لأنّ الزيادة في المبنى تدلّ على الزيادة في المعنى وإن لم يكن ذلك مطلقاً، من الطبيعي جداً إن جزأي التركيب لكل منهما دلالة محورية مركزية قبل التركّب، وعليه فالمركّب الناتج الجديد يحمل دلالة خاصّة به، فسيكون لـــ(إنّما) دلالة الحصر من لفظها لا من مفهومها كما ذهب أبو حيّان ومن شايعه.

الهوامش

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ)، اعتنى بتصحيح الطبعة أمين محمد عبد الوهاب، محمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط:٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م:٣/ ٢٠٠-٢٠١

(٢) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، د.ط. ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م:٢/ ٢٧.

(٣) القاموس المحيط: مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، ط:٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م:٢٧٣-٢٧٤.

(٤) ينظر: عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار المعارف، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م:٤١٧، ٤١٩

(٥) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: محمد مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، د.ط. ١٤١٥هـ-١٩٩٢م:١/ ٣٧٨، ويظر: أساس البلاغة:٢/ ٨٢

(٦) ينظر: لسان العرب:٥/ ٩٥

(٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٨) ينظر: مقاييس اللغة:٥/ ٩٨

(٩) ينظر: الكتاب، سيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهر، ط:٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٢/ ٣١٠

(١٠) ينظر: الكتاب:٣/ ٢١، الأصول في النحو:١/ ٢٣٤.

(١١) الكتاب ١/ ٣٤

(١٢) المصدر نفسه:١/ ٤٣٥

(١٣) جاء في الصحابي نقلاً عن الفراء، أبو الحسن أحمد بن فارس بن وكريا (ت ٣٩٥هـ)، تح: السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط. د.ت:١٨٣.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني)، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط:٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م:٢١٣

(١٦) ينظر: دلائل الاعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر.د.ط، د.ت: ٣٢٨ ومابعدها.

(١٧) ينظر: المصدر نفسه:: ١١١

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ١١٢

(١٩) ينظر: نهاية الايجاز في دراية الاعجاز، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تعليق: د. نصر الله أوغلي، دار صادر، بيروت، ط:١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م:٢٤

(٢٠) ينظر: المصدر نفسه:٣٦٢.

(٢١) نهاية الايجاز في دراية الإعجاز: ٣٠٧-٣٠٨

(٢٢) أساس البلاغة:١/ ١٩٢

(٢٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري:١/ ١٣٧

(٢٤) ينظر: المصدر نفسه:١/ ٢١٢

(٢٥) المصدر نفسه:١/ ١٠١

(٢٦) الكشاف: ٣/ ٢٣٧

(٢٧) مفتاح العلوم، أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط:١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م: ٢٨٨

(٢٨) الاتقان في علوم القرآن، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: مركز الدراسات القرآنية، د.ط، د.ت، ٢/ ٤٩:

(٢٩) شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش بن علي بن يعيش، تح:أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوقيفية – القاهرة / د.ط، د.ت:٨/ ٥٥٠-٥٥١

(٣٠) البرهان:٤/ ٢٤١

(٣١) الأطول، العصام:١/ ٢١٣

(٣٢) البلاغة العالية علم المعاني، عبد المتعال الصعيدي، قدم له وراجعه وأعد فهارسه د.عبد القادر حسين، الطبع والنشر مكتبة الآداب المطبعة النموذجية، ط:٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م:٤٨

(٣٣) التحبير في شرح التحبير، ١/ ٢٩٥٣

(٣٤) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م:٥٧-٥٨

(٣٥) مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، منشورات دار الفكر / قم، المطبعة / قدس، ط:١، ١٤١١هـ:١١٥

(٣٦) اللمع في أصول الفقه: الشيرازي:١٨٦

(٣٧) شرح ابن عقيل:٢/، وينظر شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية مع حاشية التحقيقات الوفية بها في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، محمد صالح بن أحم الفرسي، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة – مصر، ط:١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م:١٦٨

(٣٨) شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزبان (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهولي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:١، ٢٠٠٨م - ١٤٢٩م:٣/ ٢١٥، وينظر: النكت في كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية – المغرب، د.ط، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م:٢/ ٣٢٠

(٣٩) ينظر: الصحابي نقلاً عن الفراء:٩٣

(٤٠) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الاستراباذي النجفي الرضي، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم، الناشر: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ط:١، ١٤١٧هـ -١٩٦٦م:٤/ ٥٨.

(٤١) شرح المفصل:٨-٥٥٠-٥٥١

(٤٢) شرح المفصل:٨-٥٥٠-٥٥١

(٤٣) شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ -١٠٩٣م)، تح:عبد العزيز رباح، أحمد يوسف وثاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط:١، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م:٥/ ٢٥١، وينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق:أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط:١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.، :١/ ٥٢٠

(٤٤) المصدر نفسه:٥/ ٢٥٣

(٤٥) شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تح: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط:١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م:١/ ٥١٩

(٤٦) المصدر نفسه:١/ ٥٢٠

(٤٧) الصحابي:١٨٢

(٤٨) معاني القرآن: أبو زريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) عالم الكتب، ط:٣، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م:١/ ١٠٠-١٠١-١٠٢

(٤٩) الصحابي:١٨٣

(٥٠) همع لامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق شرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م، د.ط.:١/ ١٩١-١٩٢

(٥١) رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن بد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح: أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط:٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م:٢٠٤

(٥٢) شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الكعبري، تح: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ط:١، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٤م:١/ ٧٤

(٥٣) الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م:١/ ٢٣٤

(٥٤) المصدر فسه:٢/ ٢٢٠

(٥٥) شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم:١/ ٢٥١

(٥٦) المحرر الوجيز: ١٥٢

(٥٧) الجنى الداني: ٣٩٦

(٥٨) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٥٢١

(٥٩) ينظر: البحر المحيط:١/ ٦١

(٦٠) المصدر نفسه:٥/ ٥٧

(٦١)

(٦٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ط، ١٤١١هـ – ١٩٩١م:١/ ٣٣٩

(٦٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبي محمد عبد الله جمال لدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن شام الأنصاري المصري (ت٧١٦هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة شريعت، الناشر: مؤسسة الصدق للطباعة والنشر، إيران – طهران، ط:١، ١٣٨٤:١/ ٦٢

(٦٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، صيدا – بيروت، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.د.ط.:١/ ١٣٩

(٦٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م:٣٩٦-٣٩٨.

(٦٦) ينظر: الكتاب:٣/ ١٣٠

(٦٧) الكتاب /٣/ ٢١، الأصول في النحو:١/ ٢٣٤

(٦٨) المصدر نفسه:١/ ٢١

(٦٩) المصدر نفسه:١/ ٢١

(٧٠) المصدر نفسه١/ ٢٢

(٧١) المصدر نفسه

(٧٢) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ١٤٠-١٤١، مفتاح العلوم:٢٩١، دلائل الاعجاز:٣٢٨

(٧٣) ينظر: عروس الأفراح: ١/ ٢٠٤

(٧٤) ينظر: معاني القرآن:١/ ١٠٠

(٧٥) ينظر: عروس الأفراح:١/ ٢٠٤

(٧٦) ينظر: المطول / شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:٣، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م:٣٩٠

(٧٧) مفتاح العلوم:٢٨١، الجنى الداني:٣٩٦

(٧٨) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ)، تح:عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط:١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م:١/ ٢٠٣

(٧٩) ينظر: عروس الأفراح:١/ ٢٠٣

(٨٠) ينظر: الجنى الداني:٣٩٨، عروس الأفراح ١/ ٢٠٤

(٨١) ينظر: عروس الأفراح:١/ ٢٠٢

(٨٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٢٠٣

(٨٣) ينظر: الجنى الداني:٣٩٦-٣٩٧، التلخيص في علوم البلاغة:١٤٠-١٤١، مفتاح العلوم:٢٩١، مغني اللبيب ١/ ٣٣٩، دلائل الاعجاز:٣٢٨.

(٨٤) ينظر: مغني اللبيب:١/ ٣٣٩

(٨٥) ينظر: شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي عبد الكريم ابن سعيد الطوفي (ت٧١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد، المملكة العربية السعودية، ط:٢، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م:٢/ ٤٠٤، مغني اللبيب:١/ ٣٣٩، شرح التسهيل: ١/ ٥٢٢.

(٨٦) عروس الأفراح:٢/ ١٩٣

(٨٧) ينظر: عروس الأفراح:١/ ٤٠٣

(٨٨) ينظر: الابهاج في شرح المنهاج، :١/ ٣٥٧، الجنى الداني:٣٩٨

(٨٩) ينظر: عروس الأفراح:١/ ٤٠٢

(٩٠) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٩

(٩١) ينظر: البحر المحيط:١/ ٦١، الجنى الداني:

(٩٢) الابهاج في شرح المنهاج:١/ ٣٥٨

(٩٣) ينظر: عروس الأفراح:١/ ٢٠٣

(٩٤) ينظر: شرح مختصر الروضة:٧٤١

(٩٥) ينظر: شرح مختصر الروضة:٧٤٦-٧٤٧

(٩٦) شرح الرضي على الكافية:٤/ ١٢٣٩

(٩٧) شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤٣

(٩٨) ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٧٣٤

(٩٩) مفتاح العلوم:١٤٠

(١٠٠) ينظر: عروس الأفراح:١/ ٢٠٣

(١٠١) ينظر: عروس الأفراح:١/ / ٢٠٣

(١٠٢) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٣٩.

(١٠٣) ينظر: البرهان:٤/ ٢٣١

(١٠٤) المسائل الشيرازيات: أبوعلي الفارسي، تح: حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م:٢٥٣

(١٠٥) ينظر: الجنى الداني:٣٩٨

(١٠٦) شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤٧.

(١٠٧) ينظر: التحبير في شرح التحرير في أصول الفقه، العلامة علاء الدين أبي حسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي(ت٨٨٥هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد الرياض، د.ط. د.ت:١/ ٢٩٥٣-٢٩٥٤، وينظر: الأحكام في أصول الأحكام، الامام العلامة علي بن محمد الآمدي، علق عليه العلامة الشيخ عبد الرزاق عقيقي، المكتب الاسلامي، مؤسسة النور، الرياض، ط:١، ١٣٨٧هـ:٣/ ٩٧

(١٠٨) التبصرة في أصول الفقه، الشيخ الامام أبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي(ت٤٧٦هـ)، شرحه وحققه الدكتور محمد حسن هيفو، دار الفكر، دمشق- سورية، ط:١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م:٢٣٩

(١٠٩) ينظر: سلاسل الذهب، للامام بدر الدين الزركشي (٧٥٤هـ- ٧٩٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، تقديم: د. عمر بن عبد العزيز محمد ن الشيخ عطية محمد سالم، ط:٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م:٢٨٧.

(١١٠) اللمع في أصول الفقه، للإمام أبي اسحاق ابراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي (٣٩٩هـ -٤٧٦هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: عبد القادر الخطيب الحسني، مكتبة نظام يعقوب الخاصة ـ البحرين، دار الحديث الكتابية – المملكة المغربية، ط:١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م:١٥٠

(١١١) الكوكب الدري في تخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الأسنوني (ت٧٧٢هـ)، تح: د. محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، الاردن – عمان، ط:١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م:٣٦٠.

(١١٢) مختصر التحرير في أصول الفقه، العلامة أبي النجار الحنبلي، تقي الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (ت٨٨٥ه) دراسة تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد – الرياض، د.ط، د.ت:١٧٩، وينظر: التحبير شرح التحرير، ١/ ٢٩٤٥.

(١١٣) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للامام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق وتعليق:أبي حفص سامي بن الغربي الأثري، قدم له الشيخ

عبد الله بن عبد الرحمن السعدي، والشيخ الدكتور ناصر الشيري، دار الفضيلة للنشر والتوزيع – الرياض، ط:١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م:١/ ٧٧٩

(١١٤) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول) للقاضي البيضاوي (ت٧٨٥هـ)، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي ووالده تاج الدين عبد الوهاب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م:

(١١٥) ينظر: منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمرو البيضاوي، حققه وقدم له ووضح غوامضه: الدكتور شعبان محمد اسماعيل، دار ابن حزم، ط:١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م:٤٠٣

(١١٦) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤١

(١١٧) ينظر شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤٢-٧٤٦

(١١٨) ينظر: المصباح المنير:١/ ٢٦، الاحكام في أصول الأحكام:٣/ ٩٣

(١١٩) ينظر: سلاسل الذهب:٢٨٧، اللمع في أصول الفقه:١٥٠.

(١٢٠) الابهاج في شرح المنهاج:١/ ٣٥٩

(١٢١) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤٢

(١٢٢) شرح الكوكب الساطع لنظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: الاستاذ الدكتور عمر إبراهيم الخفتاوي، مكتبة الايمان للطبع والنشر والتوزيع – المنصورة، د.ط، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م:

(١٢٣) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤٦

(١٢٤) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام:٣/ ٩٨

(١٢٥) ينظر: اللمع في أصول الفقه:١٥٠

(١٢٦) الواضح في أصول الفقه، أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي (٥١٣هـ)، تح: الدكتور عبد الله المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت، ٣/ ٢٩٧.

(١٢٧) ينظر: الواضح في أصول الفقه:٣/ ٢٩٧، الأحكام، ٣/ ٩٧-٩٨، اللمع:١٥٠

(١٢٨) ينظر: التحبير في شرح التحرير:١/ ٢٩٤٥

(١٢٩) إرشاد الفحول:

(١٣٠) الأحكام في أصول الأحكام: ٣/ ٩٧

(١٣١) ينظر: التحبير:١/ ٢٩٥٧

(١٣٢) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام:١/ ٩٧

(١٣٣) المصدر نفسه.
(١٣٤) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤٧
(١٣٥) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام:١/ ٩٧.
(١٣٦) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٤٦
(١٣٧) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ٧٦٤
(١٣٨) ينظر: المصباح المنير: ١/ ٢٦-٢٧.
(١٣٩) ينظر: الابهاج في شرح المنهاج: ١/ ٣٥٨
(١٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٥٨
(١٤١) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب: ٥٤٤.
(١٤٢) المصدر نفسه
(١٤٣) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام: ٣/ ٩٧
(١٤٤) ينظر: المصدر نفسه.
(١٤٥) ينظر: شرح مختصر الروضة:٢/ ١٤٧.
(١٤٦) نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة المناضر لابن قدامة المقدسي، للأستاذ الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي ثم الدمشقي، دار الحديث – بيروت، مكتبة الهدى رأس الخيمة – الامارات العربية المتحدة، ط:١، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م:٢/ ١٨٧
(١٤٧) دلائل الاعجاز: ٣٢٨، مفتاح العلوم:٢٩١، المطول: ٢١٢-٢١٣.
(١٤٨) المصدر نفسه: ٣٣٦
(١٤٩) المصدر نفسه: ٣٣٦-٣٣٧.
(١٥٠) دلائل الاعجاز:٣٤١.
(١٥١) المصدر نفسه:٣٣٠
(١٥٢) المصدر نفسه.
(١٥٣) ينظر: مفتاح العلوم:٢٩١-٢٩٢
(١٥٤) التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضبطه وشرحه الأديب االكبير الأستاذ عبد الرحمن البرقوني، دار الفكر العربي، ط:١، ١٩٠٤ هـ:١٤٠-١٤١.
(١٥٥) الصاحبي: ١٨٣.
(١٥٦) التذييل والتكميل، ١: ٢٢١.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول) للقاضي البيضاوي (ت٧٨٥هـ)، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي ووالده تاج الدين عبد الوهاب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٣- الاتقان في علوم القرآن، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: مركز الدراسات القرآنية، د.ط، د.ت.

٤- الأحكام في أصول الأحكام، الامام العلامة علي بن محمد الآمدي، علق عليه العلامة الشيخ عبد الرزاق عقيقي، المكتب الاسلامي، مؤسسة النور، الرياض، ط:١، ١٣٨٧هـ.

٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للامام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق وتعليق: أبي حفص سامي بن الغربي الأثري، قدم له الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعدي، والشيخ الدكتور ناصر الشيري، دار الفضيلة للنشر والتوزيع – الرياض، ط:١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٦- الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧- البلاغة العالية علم المعاني، عبد المتعال الصعيدي، قدم له وراجعه وأعد فهارسه د.عبد القادر حسين، الطبع والنشر مكتبة الآداب المطبعة النموذجية، ط:٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م..

٨- التبصرة في أصول الفقه، الشيخ الامام أبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، شرحه وحققه الدكتور محمد حسن هيفو، دار الفكر، دمشق- سورية، ط:١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩- التحبير في شرح التحرير في أصول الفقه، العلامة علاء الدين أبي حسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي(ت٨٨٥هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد الرياض، د.ط. د.ت.

١٠- التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضبطه وشرحه الأديب االكبير الأستاذ عبد الرحمن البرقوني، دار الفكر العربي، ط:١، ١٩٠٤ هـ.

١١- توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني)، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط:٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٢- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٣- دلائل الاعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر.د.ط، د.ت.

١٤- رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن بد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح: أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط:٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٥- سلاسل الذهب، للامام بدر الدين الزركشي (٧٥٤هـ- ٧٩٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، تقديم: د. عمر بن عبد العزيز محمد ن الشيخ عطية محمد سالم، ط:٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٦- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٣م)، تح:عبد العزيز رباح، أحمد يوسف وثاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط:١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٧- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق:أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط:١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

١٨- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تح: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط:١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٩- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الاستراباذي النجفي الرضي، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم، الناشر: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ط:١، ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م.

٢٠- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، محمد صالح بن أحم الفرسي، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة – مصر، ط:١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢١- شرح الكوكب الساطع لنظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: الاستاذ الدكتور عمر إبراهيم الخفتاوي، مكتبة الايمان للطبع والنشر والتوزيع – المنصورة، د.ط، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٢- شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الكعبري، تح: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ط:١، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٤م.

٢٣- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش بن علي بن يعيش، تح:أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوقيفية – القاهرة / د.ط، د.ت.

٢٤- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تح:خالد عبد الكريم.

٢٥- شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:٣، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

٢٦- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٢٧- شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزبان (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهولي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:١، ٢٠٠٨م -١٤٢٩م.

٢٨- شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي عبد الكريم ابن سعيد الطوفي (ت٧١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد، المملكة العربية السعودية، ط:٢، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٢٩- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ)، تح:عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط:١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٣٠- عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار المعارف، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣١- القاموس المحيط: مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، ط:٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٢- الكتاب، سيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهر، ط:٣، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٣٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري.

٣٤- الكوكب الدري في تخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الأسنوني (ت٧٧٢هـ)، تح: د. محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، الاردن - عمان، ط:١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ)، اعتنى بتصحيح الطبعة أمين محمد عبد الوهاب، محمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط:٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٦- اللمع في أصول الفقه، للإمام أبي اسحاق ابراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي (٣٩٩هـ -٤٧٦هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: عبد القادر الخطيب الحسني، مكتبة نظام يعقوب الخاصة ـ البحرين، دار الحديث الكتابية - المملكة المغربية، ط:١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣.

٣٧- مختصر التحرير في أصول الفقه، العلامة أبي النجار الحنبلي، تقي الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي(ت٨٨٥هـ) دراسة تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد - الرياض، د.ط، د.ت.

٣٨- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، منشورات دار الفكر / قم، المطبعة / قدس، ط:١، ١٤١١هـ.

٣٩- المسائل الشيرازيات: أبوعلي الفارسي، تح: حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٤٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، تح: الدكتور عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة ط:٢:١٣٨، وينظر: أساس البلاغة، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٢٨)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط:١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٤١- معاني القرآن: أبو زريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) عالم الكتب، ط:٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٢- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: محمد مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، د.ط. ١٤١٥هـ-١٩٩٢م.

٤٣- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تح:

عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، د.ط. ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ط، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبي محمد عبد الله جمال لدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن شام الأنصاري المصري (ت٧١٦هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة شريعت، الناشر: مؤسسة الصدق للطباعة والنشر، إيران – طهران، ط:١، ١٣٨٤.

٤٦- مفتاح العلوم، أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٧- منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمرو البيضاوي، حققه وقدم له ووضح غوامضه: الدكتور شعبان محمد اسماعيل، دار ابن حزم، ط:١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٨- نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة المناضر لابن قدامة المقدسي، للأستاذ الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي ثم الدمشقي، دار الحديث – بيروت، مكتبة الهدى رأس الخيمة – الامارات العربية المتحدة، ط:١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٤٩- النكت في كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية – المغرب، د.ط، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٥٠- نهاية الايجاز في دراية الاعجاز، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تعليق: د. نصر الله أوغلي، دار صادر، بيروت، ط:١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٥١- همع لامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق شرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م، د.ط.

٥٢- الواضح في أصول الفقه، أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي (٥١٣هـ)، تح: الدكتور عبد الله المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.